في رسالة إيرانية جديدة للرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، زار زعيم «فيلق القدس» الجنرال اسماعيل قاآني بنحو مفاجئ العاصمة العراقية بغداد يوم الأربعاء الماضي، لإقناع المليشيات الموالية لطهران بتهدئة جديدة مع الولايات المتحدة، بعد تصعيد في الأيام الأخيرة

العراق
تهدئة إيرانية بانتظار بايدن

قاآني يزور بغداد لإقناع المليشيات بوقف الهجمات وإعفاء أميركي جديد لحكومة الكاظمي

تصدر الجماعات المرتبطة بإيران على خروج القوات الأميركية من البلاد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

بعد التصعيد الذي شهدته الأيام الأخيرة ضد الولايات المتحدة في العراق، وتحديداً مع عودة استهداف المنطقة الخضراء وسط بغداد الثلاثاء الماضي بقصف تبنّته جماعة غير معروفة، لكن يُعتقد أنها مرتبطة بطهران، حطّ زعيم «فيلق القدس» الإيراني الجنرال إسماعيل قاآني في زيارة مفاجئة في العاصمة العراقية يوم الأربعاء الماضي، في مسعى لدفع المليشيات المرتبطة بطهران لتجديد التهدئة مع الأميركيين، بانتظار تسلّم جو بايدن الحكم في الولايات المتحدة. في المقابل، كانت واشنطن تمنح بغداد إعفاءً جديداً من العقوبات التي تستهدف دولاً وكيانات تتعامل مع إيران، لمدة 45 يوماً فقط، أي حتى قبل أيام من تنصيب بايدن رئيساً في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل.

وكشف سياسي عراقي بارز في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أمس، أن قاآني قام بزيارة سريعة لبغداد، يوم الأربعاء الماضي، دامت بضع ساعات، التقى خلالها زعماء مليشيات مسلحة مختلفة، إضافة إلى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وبحسب المصدر نفسه، وهو نائب في البرلمان عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، فإن قاآني عقد فور وصوله المفاجئ إلى بغداد الأربعاء لقاءات مع زعماء فصائل مسلحة، قبل أن يعقد اجتماعاً مغلقاً مع الكاظمي بحضور شخصيات مقربة من إيران. وكشف أن الهدف من الزيارة العمل على تجديد التهدئة مع الجانب الأميركي بالنسبة إلى الفصائل المسلحة، ومنع تجدد عملية القصف الصاروخي التي طاولت المنطقة الخضراء الثلاثاء الماضي، مؤكداً أن زعيم «فيلق القدس» حثّ الجماعات المسلحة على ضبط التهدئة ومنع تكرار القصف، ودعا حكومة الكاظمي إلى التزام تعهدات سابقة للبرلمان والقوى السياسية بشأن إنهاء الوجود الأميركي في العراق.

في السياق، أكد سياسي عراقي آخر لـ«العربي الجديد»، أن زيارة قاآني لبغداد نتجت منها تهدئة جديدة، لكنه أشار إلى أن الأخير «يواجه مشاكل إلزام الجماعات بالتوصيات وما يجري التوصل إليه من اتفاقات، إذ لا يملك أدوات قاسم سليماني في الملف العراقي»، مؤكداً أن الإيرانيين يستخدمون ورقة الفصائل في الضغط على الحكومة في ملف الوجود الأميركي، وهم حالياً يؤدون أيضاً دور الضامن في مسألة أمن بغداد ومنع عودة الهجمات الصاروخية.

وجاء تحرك قاآني بعد هجوم صاروخي نفذته مليشيا مسلحة على بغداد، ليلة الثلاثاء، استهدف المنطقة الخضراء التي تضم السفارة الأميركية وبعثات دبلوماسية غربية، وأدى إلى مقتل فتاة عراقية وجرح خمسة مدنيين آخرين. وقال ضابط رفيع في قيادة العمليات العراقية المشتركة لـ«العربي الجديد» حينها، إن العملية نفذتها جماعة تطلق على نفسها اسم «أصحاب الكهف»، وهي مرتبطة بـ«كتائب حزب الله»، وتستخدم مقذوفات «الحشد الشعبي» وإمكاناته، وهذا سبب تحركها السهل وتنفيذ العمليات. وقال الضابط إن الهجوم نُفّذ بصواريخ من طراز «غراد» بأنبوبة الإنتاجات الأميركية»، في إشارة إلى معاودة القصف الصاروخي على المنطقة الخضراء في بغداد. وأضاف: «وقف بتهمة التقصير، مع استمرار التحقيقات في الاعتداء، تبع ذلك إعلان قيس الخزعلي، زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق»، إحدى أبرز الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران، في تصريحات لوسائل إعلام محلية عراقية، «انتهاء هدنة الفصائل (مع الأميركيين)» بانتهاء الإنتاجات الأميركية»، في إشارة إلى معاودة القصف الصاروخي على المنطقة الخضراء في بغداد. وأضاف: «وقف الأعمال العسكرية يأتي وفق شروط: أولها عدم إبقاء أي قاعدة عسكرية غير عراقية، والسيادة على الأرض والسماء، مع وجود فني تحدده الحكومة، وهو ما لم يحدث»، مؤكداً أنه «يتبنى الاتجاه الذي لا يفضل قصف السفارة الأميركية في بغداد».

> دعا قاآني الحكومة إلى التزام تعهدها إنهاء الوجود الأميركي
>
> أحبط العراق محاولة إدخال صواريخ وقذائف من دولة مجاورة

وعن زيارة قاآني لبغداد، علّق السياسي العراقي ناجح الميزان، لـ«العربي الجديد» بالقول إنها دليل على مدى خرق سيادة العراق والتدخل بشؤونه، وعلى ضلوع إيران بالهجمات الصاروخية في بغداد، التي دائماً ما تكون ضربات خاطئة في محيط السفارة الأميركية لإيصال رسائل وتخويف، لكن عادة ما تزهق أرواح مدنيين عراقيين. واعتبر أن المعلومات الواردة بشأن لقاء الكاظمي مع قاآني مؤسفة، وكان على رئيس الحكومة «رفض عقد اجتماعات كهذه تهدد الدولة العراقية وأمنها وسيادتها واستقرارها وهيبتها». وأضاف أن «هذا الاجتماع قد تكون له تبعات عكس ما يريده قاآني وقادة المليشيات، فهذا الاجتماع دليل على وقوفهم وراء الهجمات، وقد يكون هناك تحرك أميركي أكثر تشدداً». في المقابل، قال الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي محمد التميمي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن هدف زيارة قاآني لبغداد «واضح جداً، فهو يريد تهدئة الأمور مع الجانب الأميركي، خصوصاً بعد فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية». ولفت إلى أن «إيران تسعى إلى تأمين قنوات تواصل جديدة مع الولايات المتحدة أملاً بتخفيف العقوبات والبدء ببحث عودة العمل بالاتفاق النووي أو على الأقل العمل بالاتفاق تحت سقفه العام، لذا لا تخطط لأي تصعيد في العراق من قبل أذرع مسلحة تابعة لها». مضيفاً: «رغم التسريبات عن أن هناك تهدئة جديدة، لكن تبقى الساحة العراقية قابلة للمفاجآت في أي وقت».

في غضون ذلك، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول عراقي أمس أن واشنطن منحت بغداد إعفاءً جديداً من العقوبات التي تستهدف دولاً وكيانات تتعامل مع إيران، لمدة 45 يوماً فقط، أي حتى قبل أيام من تنصيب بايدن رئيساً. وتُشكّل واردات الغاز والكهرباء الإيرانية نحو ثلث استهلاك العراق. ومنذ أن أعادت واشنطن فرض العقوبات على طهران نهاية 2018، مددت باستمرار المهل الممنوحة لبغداد للعثور على مصادر استيراد أخرى. وعندما تولت حكومة الكاظمي السلطة في مايو/أيار الماضي، منحت الولايات المتحدة إعفاءً لمدة أربعة أشهر. لكن مدة التجديد لم تتكرر، فقد كانت المهلة السابقة محددة بستين يوماً، وهذا التمديد جاء لـ 45 يوماً فقط، لأن إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب «أرادت فرصة أخيرة لإبداء رأيها»، على حد قول المسؤول العراقي.

وفي تطور أمني آخر، أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس السبت، إحباط محاولة إدخال صواريخ وقذائف صاروخية وذخائر ومتفجرات إلى البلاد من دولة مجاورة لم تحددها. وقالت وكالة الاستخبارات في بيان، إن قواتها نفذت عمليتين منفصلتين في الحدود الفاصلة مع إحدى دول الجوار (دون ذكرها). ولفتت إلى أن تلك المواد ضبطت في سيارة من نوع «بيك آب» خلال محاولة فاشلة لعدد من المهربين لإدخالها إلى البلاد بصورة غير رسمية.

للحديث تتمة...

مفوضية بلا جدوى

عيسى سميسم

شكّل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ما أسماها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، قائلاً إن الهدف منها هو تهيئة كوادر الثورة السورية وقواها للاستحقاقات المتعلقة بتنفيذ الحل السياسي وتأسيس هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات لا وجود لبشار الأسد فيها، موضحاً أن هذه المفوضية هي جسم فني مكلّف بالتحضير للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها. و«ستعمل في كل المناطق التي يمكن الوصول إليها داخل سورية». إذا كان الهدف من تشكيل هذه المفوضية هو تهيئة يوم الأربعاء الماضي، دامت بضع ساعات، التقى خلالها زعماء مليشيات مسلحة مختلفة، إضافة إلى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وبحسب المصدر نفسه، وهو نائب في البرلمان عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، فإن قاآني عقد فور وصوله المفاجئ إلى بغداد الأربعاء لقاءات مع زعماء فصائل مسلحة، قبل أن يعقد اجتماعاً مغلقاً مع الكاظمي بحضور شخصيات مقربة من إيران. وكشف أن الهدف من الزيارة العمل على تجديد التهدئة مع الجانب الأميركي بالنسبة إلى الفصائل المسلحة، ومنع تجدد عملية القصف الصاروخي التي طاولت المنطقة الخضراء الثلاثاء الماضي، مؤكداً أن زعيم «فيلق القدس» حثّ الجماعات المسلحة على ضبط التهدئة ومنع تكرار القصف، ودعا حكومة الكاظمي إلى التزام تعهدات سابقة للبرلمان والقوى السياسية بشأن إنهاء الوجود الأميركي في العراق.

في السياق، أكد سياسي عراقي آخر لـ«العربي الجديد»، أن زيارة قاآني لبغداد نتجت منها تهدئة جديدة، لكنه أشار إلى أن الأخير «يواجه مشاكل إلزام الجماعات بالتوصيات وما يجري التوصل إليه من اتفاقات، إذ لا يملك أدوات قاسم سليماني في الملف العراقي»، مؤكداً أن الإيرانيين يستخدمون ورقة الفصائل في الضغط على الحكومة في ملف الوجود الأميركي، وهم حالياً يؤدون أيضاً دور الضامن في مسألة أمن بغداد ومنع عودة الهجمات الصاروخية.

وجاء تحرك قاآني بعد هجوم صاروخي نفذته مليشيا مسلحة على بغداد، ليلة الثلاثاء، استهدف المنطقة الخضراء التي تضم السفارة الأميركية وبعثات دبلوماسية غربية، وأدى إلى مقتل فتاة عراقية وجرح خمسة مدنيين آخرين. وقال ضابط رفيع في قيادة العمليات العراقية المشتركة لـ«العربي الجديد» حينها، إن العملية نفذتها جماعة تطلق على نفسها اسم «أصحاب الكهف»، وهي مرتبطة بـ«كتائب حزب الله»، وتستخدم مقذوفات «الحشد الشعبي» وإمكاناته، وهذا سبب تحركها السهل وتنفيذ العمليات. وقال الضابط إن الهجوم نُفّذ بصواريخ من طراز «غراد» بأنبوبة الإنتاجات الأميركية»، في إشارة إلى معاودة القصف الصاروخي على المنطقة الخضراء في بغداد. وأضاف: «وقف الأعمال العسكرية يأتي وفق شروط: أولها عدم إبقاء أي قاعدة عسكرية غير عراقية، والسيادة على الأرض والسماء، مع وجود فني تحدده الحكومة، وهو ما لم يحدث»، مؤكداً أنه «يتبنى الاتجاه الذي لا يفضل قصف السفارة الأميركية في بغداد».

وعن زيارة قاآني لبغداد، علّق السياسي العراقي ناجح الميزان، لـ«العربي الجديد» بالقول إنها دليل على مدى خرق سيادة العراق والتدخل بشؤونه، وعلى ضلوع إيران بالهجمات الصاروخية في بغداد، التي دائماً ما تكون ضربات خاطئة في محيط السفارة الأميركية لإيصال رسائل وتخويف، لكن عادة ما تزهق أرواح مدنيين عراقيين. واعتبر أن المعلومات الواردة بشأن لقاء الكاظمي مع قاآني مؤسفة، وكان على رئيس الحكومة «رفض عقد اجتماعات كهذه تهدد الدولة العراقية وأمنها وسيادتها واستقرارها وهيبتها». وأضاف أن «هذا الاجتماع قد تكون له تبعات عكس ما يريده قاآني وقادة المليشيات، فهذا الاجتماع دليل على وقوفهم وراء الهجمات، وقد يكون هناك تحرك أميركي أكثر تشدداً». في المقابل، قال الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي محمد التميمي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن هدف زيارة قاآني لبغداد «واضح جداً، فهو يريد تهدئة الأمور مع الجانب الأميركي، خصوصاً بعد فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية». ولفت إلى أن «إيران تسعى إلى تأمين قنوات تواصل جديدة مع الولايات المتحدة أملاً بتخفيف العقوبات والبدء ببحث عودة العمل بالاتفاق النووي أو على الأقل العمل بالاتفاق تحت سقفه العام، لذا لا تخطط لأي تصعيد في العراق من قبل أذرع مسلحة تابعة لها». مضيفاً: «رغم التسريبات عن أن هناك تهدئة جديدة، لكن تبقى الساحة العراقية قابلة للمفاجآت في أي وقت».

في غضون ذلك، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول عراقي أمس أن واشنطن منحت بغداد إعفاءً جديداً من العقوبات التي تستهدف دولاً وكيانات تتعامل مع إيران، لمدة 45 يوماً فقط، أي حتى قبل أيام من تنصيب بايدن رئيساً. وتُشكّل واردات الغاز والكهرباء الإيرانية نحو ثلث استهلاك العراق. ومنذ أن أعادت واشنطن فرض العقوبات على طهران نهاية 2018، مددت باستمرار المهل الممنوحة لبغداد للعثور على مصادر استيراد أخرى. وعندما تولت حكومة الكاظمي السلطة في مايو/أيار الماضي، منحت الولايات المتحدة إعفاءً لمدة أربعة أشهر. لكن مدة التجديد لم تتكرر، فقد كانت المهلة السابقة محددة بستين يوماً، وهذا التمديد جاء لـ 45 يوماً فقط، لأن إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب «أرادت فرصة أخيرة لإبداء رأيها»، على حد قول المسؤول العراقي.

وفي تطور أمني آخر، أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس السبت، إحباط محاولة إدخال صواريخ وقذائف صاروخية وذخائر ومتفجرات إلى البلاد من دولة مجاورة لم تحددها. وقالت وكالة الاستخبارات في بيان، إن قواتها نفذت عمليتين منفصلتين في الحدود الفاصلة مع إحدى دول الجوار (دون ذكرها). ولفتت إلى أن تلك المواد ضبطت في سيارة من نوع «بيك آب» خلال محاولة فاشلة لعدد من المهربين لإدخالها إلى البلاد بصورة غير رسمية.

الحوثيون يضيّقون الخناق على مأرب

عدن ـ **العربي الجديد**

شددت جماعة الحوثيين الخناق على محافظة مأرب النفطية، شرقي اليمن، من المحور الشمالي الغربي، وذلك بالتوغل في معسكر «ماس»، آخر القواعد الاستراتيجية للقوات الحكومية في المنطقة العسكرية السابعة بصنعاء، وجاءت سيطرة الحوثيين على «ماس»، الواقع ضمن إطار مديرية مدغل، شمال غرب مأرب، بعد مرور شهر من المعارك المتزامنة مع قصف مدفعي وصاروخي مكثف على مواقع الجيش من محاور عدة، رغم الغارات الجوية اليومية من مقاتلات «التحالف» السعودي الإماراتي. وقال مصدر عسكري موالٍ للحكومة، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الجيش ورجال القبائل فضّلوا الانسحاب من المعسكر بعد تزايد القصف المدفعي الحوثي وسقوط عدد من القيادات العسكرية البارزة. وأشار المصدر إلى أنه تمّ سحب أكثر من 20 عربة عسكرية وعدد من الدوريات والمدافع المقدمة من «التحالف» بالكامل من المعسكر باتجاه المنطقة العسكرية الثالثة في تداوين وصحن الجن. وكانت القوات الحكومية قد خسرت عدداً من الضباط في معركة الدفاع عن «ماس»، على رأسهم العقيد ناجي بن عايض، مساعد قائد المنطقة السابعة، والعقيد حامد اليوسفي، رئيس أركان عمليات اللواء 72 مشاة، بعدما باتت القاعدة العسكرية مكشوفة للحوثيين من كافة الاتجاهات. وبعد السيطرة على «ماس»، سيكون الحوثيون قد تمكّنوا من تأمين جبهة نجد العتق وجبل صلب وفرضة نهم بالكامل من أي هجمات ومناوشات كانت تشنها قوات الحكومة خلال الأيام الماضية صوب شرق صنعاء.

اجتماع ليبي في المغرب ضد تغوّل البعثة الأممية؟

طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشفت أوساط ليبية، أمس السبت، عن رغبة عدد من أعضاء مجلس النواب في طبرق وطرابلس في عقد جلسة «مصالحة» في العاصمة المغربية الرباط، اليوم الأحد، في سياق «توحيد الصف للوقوف أمام تغوّل البعثة الأممية في الشأن الليبي». وفي غياب أي موقف معلن للجانب المغربي ومجلس النواب، المجتمع في طبرق وطرابلس، بشكل رسمي عن اللقاء، يبدو أن رئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، يعارض اللقاء «ولا يسعى لإعطائه الصفة الرسمية كونه لا يعترف بجلسات النواب في طرابلس»، بحسب مصدر برلماني من طبرق. وكشف المصدر لـ«العربي الجديد» أن اعتراض صالح الوحيد كان حول رغبة النواب بعقد جلسة مكتملة النصاب في مدينة غدامس بعد رجوعهم من المغرب، إذ شدّد على أن المقر الرئيسي للمجلس هو في طبرق، شرقي ليبيا. وأكد المصدر أن المساعي الحالية تجري بعلم البعثة الأممية التي شجعت على الخطوة. لكن عضو مجلس النواب، محمد عبد الحفيظ، قلل من شأن علم البعثة بالمساعي، مؤكداً أن الهدف الرئيس لاجتماع المجلس هو توحيد الصف للوقوف أمام تغوّل البعثة الأممية في الشأن الليبي. وقال في حديث لـ«العربي الجديد» إن «البعثة تستغل ظروف الانقسام النيابي الذي ترك فراغاً في الشأن الليبي».

تركيا: العضوية الأوروبية أولوية استراتيجية

شدّد المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن على اعتبار بلاده عضويتها في الاتحاد الأوروبي أولوية استراتيجية، داعياً زعماء أوروبا للنظر إلى العلاقات مع أنقرة من منظور استراتيجي. وجاء ذلك خلال لقائه عدداً من مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل، مساء أول من أمس الجمعة، أكد خلاله ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة في ملفات عديدة مثل تحديث الاتحاد الجمركي، واتفاقية طالبي اللجوء، وإعفاء الأتراك من شرط التأشيرة، والحوار السياسي. ودعا إلى ابتكار أفكار جديدة من أجل حل عادل ودائم في قبرص، معرباً عن استعداد تركيا لبدء لقاءات استكشافية مع اليونان. في المقابل، حذّر وزير التجارة الفرنسي فرانك ريستر، أمس السبت، من احتمال فرض المجلس الأوروبي قيوداً على تركيا بسبب سلوكها «غير المقبول» في إقليم ناغورنو كاراباخ. وخلال مقابلة مع إذاعة «فرانس إنتر»، انتقد ريستر موقف أنقرة حول الدعوات إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية في بعض البلدان الإسلامية، على خلفية الجدل بشأن الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد. وقال إن «تركيا تستغل خطاب رئيس الجمهورية (إيمانويل ماكرون) من أجل الإضرار بفرنسا». وأضاف «نحن نرغب في أن تتغير تركيا وتغير سلوكها للتوسع في شرق البحر المتوسط، مع عمليات التنقيب التي تقوض السيادتين القبرصية واليونانية».

(الأناضول، فرانس برس)

شرق غرب

اعتقالات للاحتلال في الضفة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس الجمعة وأمس السبت، أربعة شبان، بينهم جريح، من قرية من كفر قدوم شرقي قلقيلية شمالي الضفة الغربية المحتلة. كما اختطفت قوة إسرائيلية خاصة «مستعربون»، أمس، الأسير المحرر خالد بسام عبد الفتاح الهمشري عقب اقتحام منزله في مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية.

(العربي الجديد)

العراق: مخاوف أممية من إعدام سجناء

أبدى خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أمس السبت، مخاوفهم من عزم العراق تنفيذ خطة للتخلص من جميع السجناء المحكومين بالإعدام، وذلك بعد أقل من أسبوع على إعدام السلطات في سجن الحوت جنوبي البلاد 21 مداناً بالإعدام. وذكر الخبراء في بيان مشترك، أن «موجة الإعدامات التي نفذتها السلطات العراقية أخيراً، تبدو وكأنها جزء من خطة أكبر لإعدام جميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام»، مؤكدين أن «نحو 50 سجيناً في العراق يواجهون احتمال الإعدام (غداً) الاثنين، بعد إدانتهم بجرائم تتعلق بالإرهاب في محاكمات غير عادلة».

(العربي الجديد)

150 هولندياً لحماية مطار أربيل

أعلنت وزارة الدفاع الهولندية، أمس السبت، عن نيتها إرسال 150 جندياً قريباً إلى أربيل، شمالي العراق، للمساعدة في حماية أمن مطار أربيل. وأوضحت في بيان نقلته وسائل إعلام كردية، أنه «بعد تدريب القوات المسلحة الكردية، تتحول مهمة التحالف الدولي ضد داعش إلى تقديم المشورة للسلطات في إقليم كردستان». ومن المرجّح أن يبدأ توافد الجنود في مطلع شهر يناير/كانون الثاني المقبل.

(العربي الجديد)

روسيا تمنع العقوبات عن مليشيا ليبية

منعت روسيا، مساء أول من أمس الجمعة، لجنة «عقوبات ليبيا» بمجلس الأمن الدولي من إدراج مليشيا «الكانيات» وزعيمها محمد الكاني، في القائمة السوداء لانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر دبلوماسي روسي لزملائه أن «دعمنا في المستقبل ممكن لكنه مشروط بتقديم دليل قاطع على تورطهم في قتل مدنيين».

(رويترز)

بولارد حرا بعد 35 عاماً

أعلنت وزارة العدل الأميركية، مساء أول من أمس الجمعة، أن الجاسوس الأميركي اليهودي السابق جوناثان بولارد (الصورة)، الذي يشكل محور خلاف بين واشنطن وإسرائيل، أنهى عقوبته وأصبح حراً في مغادرة الولايات المتحدة. وكان بولارد الذي عمل في استخبارات سلاح البحرية الأميركي أوقف في عام 1985 بتهمة التجسس لحساب إسرائيل، وحُكم عليه في عام 1987 بالسجن مدى الحياة. وعبّر مراراً عن رغبته في الانتقال إلى إسرائيل التي حصل على جنسيتها في عام 1995 ويعتبر بطلاً قومياً فيها.

(فرانس برس)

تفجير الحريات في بغداد: مليشيات تقتبس «داعش»

تحوّلات العاصمة العراقية بغداد إلى ساحة لتفجيرات ليلية في الأسبوعين الماضيين، طاولت محال بيع المشروبات الروحية ونوادي ترفيهية، في تذكير بتفجيرات تنظيم «القاعدة» بين عامي 2005 و2009

بغداد ـ **زيد سالم**

عاد مسلسل تفجير محلات بيع المشروبات الكحولية وتهديد أصحاب النوادي الترفيهية الليلية في العاصمة العراقية بغداد، بعد مدة من انقطاع الأخبار عن استهداف تلك الأماكن. وتتحدث الشرطة العراقية عن فصائل مسلحة نافذة في بغداد متورطة بعمليات التفجير لابتزاز أصحاب تلك المحلات والنوادي، من خلال إجبارهم على دفع إتاوات شهرية مقابل السماح لهم بممارسة عملهم. لكن في الأسبوعين الماضيين، بعد تفجير 7 محال لبيع الخمور وإغلاق نادٍ ترفيهي مرخّص في بغداد، لم تعد الجهات المتورطة فيها مجهولة، بل صارت تتمتعا بـ«الفصائل المستحدثة». وهي تسمية تُطلق على المليشيات العراقية، التي ظهرت عقب اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، بالقرب من مطار بغداد بغارة أميركية في 3 يناير/كانون الثاني الماضي، مثل مليشيات «أصحاب الكهف»، و«ربع الله»، و«الجداحة»، و«مجاميع المقاومة الإسلامية»، و«جماعة الأمر بالمعروف».

وتستخدم هذه المليشيات قنوات على تطبيق «تليغرام»، أبرزها «صابرين نيوز»، للإعلان عن هجماتها على المحال التجارية، في تحدٍ صارخ للحكومة وقوات الأمن التي تتوزع في شوارع بغداد، خصوصاً النقاط والتشكيلات المتخصصة بحماية المرافق الترفيهية مثل محال بيع المشروبات الكحولية والنوادي الليلية.

وتُعدّ موجة الاستهداف الجديدة لتلك الأماكن، وفقاً لمراقبين، أحد الوجوه التي تذكّر بحقبة تنظيم «القاعدة»، في الموصل والأنبار وصلاح الدين بين عامي 2005 و2009، التي نُفّذ فيها عمليات تفجير مماثلة، والتي تلاها عمليات تضييق على الحريات الشخصية، طاولت غير المسلمين، كالمسيحيين والصابئة والأشوريين والإيزيديين، الذين اضطر الآلاف منهم لمغادرة مدنهم الأصلية إلى خارج العراق أو إلى بغداد وأربيل.

وتبرز مليشيا «كتائب حزب الله» في العراق، كواحدة من أكثر المليشيات التي تبارك هذه العمليات، وتعتبر تلك المحال «أوكاراً للشيطان». في المقابل، تتسبب هذه الهجمات بموجات رفض وغضب من قبل العراقيين، الذين يعتبرون عن استغرابهم من الدعم العلني للتفجيرات، ويشبّهون ذلك بجرائم تنظيم «داعش».

وتوزعت تفجيرات الأسبوعين الماضيين، في أحياء الغدير والكرادة والسعدون والدورة، وهي مناطق ذات تنوع سكاني يضمّ غالبية أطياف مختلفة من المجتمع العراقي، مسلمين وغير مسلمين ومن مختلف التوجهات الثقافية والاجتماعية. وحتى الآن لم تعلق الحكومة على موجة التفجيرات ولا وزارة الداخلية على الرغم من تصاعدها، وهو ما يدفع مثقفين وناشطين إلى إبداء استغرابهم من الجهات، التي يصفونها في كثير من الأحيان بأنها «الدولة العميقة»، ويتساءلون عن إمكانية ردع الهجمات، وإيقاف حملات ترهيب المواطنين وتحجيم الحريات الشخصية التي كفلها الدستور العراقي.

وفي هذا السياق، كشف مسؤول أمني عراقي بارز في وزارة الداخلية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عمليات التفجير لم تعد كما في السابق، وتقتصر على تفاهل صوتية لإخافة صاحب متجر الكحول أو النادي الليلي، وإجباره على دفع الأموال الشهرية لهذه الجماعة أو تلك، بل تعدتها إلى ولادة جماعات متطرفة من داخل المليشيات النافذة في بغداد. وتعتبر هذه الجماعات وجود النوادي الليلية ومحال بيع الكحول، وحتى الأنشطة الثقافية المختلطة، حراماً، وتعمل على استهدافها. وهو ما تجلّى في التفجيرات الأخيرة بعبوات ناسفة، خلّفت أضراراً وجرحى جراء استهدافها.

وأوضح أن «تلك المجموعات متورطة ليس باستهداف محال الخمور فقط بل في أنشطة كثيرة يعتبرونها محرمة. ووصلت شكاوى من أحياء مختلطة في بغداد بشأن منشورات تتعلق بتحريم السفور والتبرج وتحريم مصافحة الرجال وتفاصيل أخرى، وجدت بعضها عند مداخل مبان تضم شققاً سكنية في حي الكرادة ببغداد». وأكد أن عمليات الابتزاز مستمرة أيضاً لأصحاب تلك الأنشطة من أجل الابتزاز والحصول على الأموال، كونها تدرّ أرباحاً على أصحابها، ومن يعمل فيها لا ينتمي لعشيرة قوية أو حزب يحميه. بدورها لا تريد الشرطة الاحتكاك بالمليشيات أساساً، لكن التطور الأخير عبر ظهور جماعات متشددة داخل تلك الفصائل، خلط الأوراق ووزّد إرباكاً واضحاً بالمشهد.

في السياق، نوّه صاحب محل لبيع المشروبات الكحولية في حي السعدون، وسط بغداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «عناصر من مليشيات معروفة يأتون إلينا كل نهاية شهر، لتسلّم إيراداتهم، وهي إتاوة مفروضة على كل النوادي الليلية والمحال، وتسمى محلياً بالخاوة، أي أنها أموال تنتزع بالقوة وتحت تأثير التخويف». وأشار إلى أن «المحال التي تتعرض لاستهداف بالقنابل والتفجيرات وأحياناً بالتهديد وإطلاق الرصاص، هي المحال التي يتخلف أصحابها عن الدفع للمليشيات. وبذلك فإن التفجير هو بمثابة إنذار لصاحب المحل، وإذا لم يدفع بعد التهديد، فإن محله سيتعرض إلى الإغلاق بطرق قانونية، نظراً لما تملكه هذه المليشيات من علاقات نافذة في الدولة العراقية».

من جهته، تحدث الناشط في بغداد سعد عباس لطيّف، عن وصول تهديدات لصاحب مكتب إحياء حفلات في منطقة بغداد الجديدة، بسبب استقدامه راقصة شعبية في إحدى الحفلات، أجبرته على إغلاق مكتبه. وأضاف لطيّف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك جهات جديدة متطرفة دينياً داخل فصائل مسلحة تتورط بهذه التهديدات، ليس على محال بيع الخمور أو النوادي الليلية فقط، بل تعدت إلى مجالات مختلفة».

وهي من تقف وراء استهداف الناشطين المطالبين بالمدنية والعلمانية واللاطائفية، مستندين على فتاوى أغلبها من رجال دين إيرانيين بهذا الشأن تبيح قتلهم». ولفت لطيّف إلى أن «أهالي بغداد، تحديداً الذين يسكنون في المناطق التي تنشط فيها المليشيات، بدأوا بلمسون هذا الجانب العقائدي المتشدد»، مفسّراً زيادة الإقبال من قبل البغداديين على الفنادق بدلاً من النوادي المفتوحة أو محال بيع الخمور، كونها محمية وأكثر أمناً بالنسبة لهم. من جهته، اعتبر مسؤول اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد، سعد المطلبي لـ«العربي الجديد»، أن «من واجب الحكومة وقوات الأمن حماية مصالح المواطنين مهما كانت أشكالها أو اتجاهاتها، طالما أنها تزاول عملها وفق القانون. كما أنها مطالبة بإبعاد كل أشكال الترهيب عن المحال التجارية، سواء تلك التي تبيع المشروبات الكحولية أو غيرها». وعن الجهات التي تقوم بتفجير المحال، أكد أن «هناك أكثر من جهة، لأن عصابات الجريمة المنظمة متواجدة في بغداد، كما أن الخلافات الشخصية بين أصحاب المحال أنفسهم قد تدفع بالبعض إلى اتباع هذه الطريقة»، رافضاً تحديد تلك الجهات أو الإشارة لتورط مليشيات محددة بالهجمات.

5 هجمات في أيام

أشار الخبير الأمني أحمد الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التهديدات التي تتعرض لها الحريات الشخصية في العراق من قبل الجماعات المسلحة التي باتت تعرف بقوى اللا دولة، تمثل تحدياً لكل أشكال القانون، من دون أي تحرك جاد من الحكومة مع أن هذه الجهات معروفة تماماً للحكومة والعراقيين». ولفت إلى أنه «سُجّل في العراق أكثر من خمس هجمات في الأسبوعين الماضيين، واغلقت نوادٍ ليلة خلافاً للقانون».

تستهدف المليشيات النوادي الترفيهية الليلية والمحال (فرانس برس)

الحدث

ارتفع منسوب الخلافات المصرية ـ السودانية في ملف سد النهضة في الأسبوعين الأخيرين، وسط اتهام القاهرة للخرطوم بالانحياز إلى الجانب الإثيوبي فنياً، وذلك رغم اتفاقهما في مجالات أخرى. وأدى ذلك إلى إعلان السودان، أمس السبت، انسحابه من اجتماع وزراء الري الذي كان من المفترض أن يضمّه إلى جانب مصر وإثيوبيا، معللاً ذلك بضرورة منح الدور الأكبر لخبراء الاتحاد الأفريقي. واعتبر وزير الري السوداني أن الطريقة التي اتبعت في التفاوض بالجولات الماضية أثبتت أنها غير مجدية

خلافات سدّ النهضة

السودان ينسحب من اجتماع وزراء الريّ

القاهرة ـ **العربي الجديد**

اتسعت هوة الخلاف في ملف سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان أخيراً، وتجلّت في رفض السودان، أمس السبت، المشاركة في اجتماع وزراء الري المصري محمد عبد العاطي، والسوداني ياسر عباس، والإثيوبي سيليشي بيكيلي، والذي كان مقرراً أن يبدأ أمس، ويستمرّ لمدة 10 أيام. ووجّه الوزير السوداني رسالة إلى نظيره الإثيوبي أكد فيها «موقف السودان الداعي لمنح دور أكبر لخبراء الاتحاد الأفريقي لتسهيل التفاوض، وتقريب الشقة بين الأطراف الثلاثة، انطلاقاً من أن الطريقة التي اتبعت في التفاوض خلال الجولات الماضية أثبتت أنها غير مجدية». وجددت الرسالة تأكيد «تمسك السودان بالعملية التفاوضية برعاية الاتحاد الأفريقي، للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم للأطراف الثلاثة».

اعتراضات سودانية

وترجمت الرسالة الخلاف المصري ـ السوداني، على الرغم من التقارب الواضح بين القاهرة والخرطوم في العديد من المجالات الأخرى، لا سيما العسكرية والاستخباراتية والأمنية، إلا أن الجانبين الفني والدبلوماسي السودانيين يبدوان في تباعد مستمر مع نظيريهما المصريين في ملف سد النهضة. وكان هذا الأمر منذ بضعة أسابيع محوراً لمناقشات سرية بين البلدين، نظراً لاعتراض مصر على اللهجة والنهج اللذين يستخدمهما المفاوضون السودانيون في ملف سد النهضة، وميلهم الواضح للجانب الإثيوبي في بعض المواضيع الفنية، وعدم تحميل أديس أبابا أي مسؤولية على تأخر المفاوضات، والمشاكل المختلفة التي برزت منذ إفشال مفاوضات واشنطن في الربيع الماضي.

في السياق، أفادت مصادر دبلوماسية مصرية ذات صلة بالملف لـ«العربي الجديد»، بأن أعضاء عسكريين في مجلس السيادة السوداني، أبلغوا مسؤولين استخباراتيين ودبلوماسيين في القاهرة، بأنهم يعترضون على الطريقة التي تدير بها حكومة عبدالله حمدوك الملف. لكنهم في الوقت نفسه ووفقاً لتوازنات القوى حالياً داخل النظام السوداني، عاجزون عن اتخاذ خطوات جذرية للتغيير. كما أن المسؤولين الفنيين السودانيين لديهم مخاوف عميقة بشأن تادية العسكريين والسياسيين دوراً لصالح مصر أو إثيوبيا على حساب المصالح السودانية الأصيلة في القضية. بالتالي، فهم يبادرون باتخاذ مواقف تعبّر عن هذه المصالح وحدها. لكن المصادر رجّحت في الوقت نفسه أن تلقى هذه الطريقة «ترحيباً غير معلن من جانب بعض الأعضاء العسكريين في مجلس السيادة»، لاستغلالها لمطالبة مصر بتقديم المزيد إلى السودان.

وأضافت المصادر أن المسؤولين العسكريين السودانيين طلبوا من مصر تكثيف التواصل على الصعيدين الفني والدبلوماسي مع الخرطوم، للوصول من جديد إلى أرضية مشتركة، غير أن المشكلة تكمن في أن «الاعتراضات السودانية منطقية للغاية، خصوصاً على الاستمرار في انتهاج الطريقة ذاتها التي جرت بها الجولات السابقة من المفاوضات». لكن في هذه النقطة تكمن عقدة أخرى، هي طبيعة الخبراء الذين يمكن الوثوق فيهم من كل طرف لحلحلة الأزمة على الصعيد الفني. ووفقاً للمصادر، فإن مصر ترغب في إبعاد كل دور ممكن للخبراء الأفارقة المنتمين للاتحاد الأفريقي أو المختارين من أي دولة به، خوفاً من انحيازهم الذي كان ظاهراً خلال بداية اجتماعات رعاية الاتحاد الأفريقي للطرف الإثيوبي، وهو ما يعتبره المفاوضون السودانيون أمراً غير منطقي. ففي ظل تمسك مصر بعدم اللجوء لهؤلاء الخبراء، ورفض إثيوبيا والاتحاد الأفريقي الاستعانة بخبراء أميركيين وأوروبيين، يرى السودانيون أن اللجوء لهؤلاء الخبراء على ضوء صلاحيات واختصاصات محددة ومتفق عليها، هو الحل الوحيد لتغيير خريطة التفاوض، وجعل تلك العملية قابلة للاستمرار والإثمار.

وذكرت المصادر أن جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي يدركان هذه المسألة الخلافية، ولكنهما يريان أن الحل الوحيد على المدى القريب، هو الاستجابة للمطالبة المصرية باستمرار المفاوضات على النهج نفسه، مع التركيز على انتزاع إقرار سياسي سيادي من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بالمضي قدماً في المفاوضات، من دون إبطاء. لكن هذا التعهد أصبح صعب المنال، في ظل تذرع أحمد المستمر خلال الفترة الأخيرة بالأوضاع الداخلية الصعبة في بلاده، والحرب التي يشنها على إقليم تيغراي.

اتفاق صعب

من جهته، كشف مصدر فني مصري في وزارة الري والموارد المائية لـ«العربي الجديد»، أنه «من الصعب، بل يكاد يكون مستحيلاً، التوصل إلى اتفاق متكامل قبل موعد الملء المقبل لسد النهضة وبدء السد في توليد الطاقة الكهربائية، حسبما ترغب الحكومة الإثيوبية في ربيع العام المقبل». وأوضح أن الخلافات بين الأطراف الثلاثة ما زالت واسعة. وذكر المصدر أن الإسهام المنتظر لأي خبير بأي جنسية كانت ما زال محل شك كبير لدى القاهرة والخرطوم.

من جهته، كشف مصدر فني مطلع على المستوى الفني، أن هناك فترة توقف للمفاوضات في الخريف اختلاف أولويات الطرفين، فبينما تولي مصر اهتماماً كبيراً بفكرة الربط بين السدود وكمية التدفق السنوية ونوعية المياه والتصريفات التي ستجرى عليها، يهتم السودانيون في المقام الأول بضرورة وضع برنامج واضح للملء المستمر والدائم للسد، وبحجم التدفق اليومي من السد والذي سيصل إلى سد الروصيرص، حتى لا تتأثر السلامة الإنشائية للأخير. وتتمسك الخرطوم بأن يكون التغير في حدود 250 مليون متر مكعب وتقترح أديس أبابا 350 مليوناً.

وتختلف الرؤية المصرية عن السودانية أيضاً حول فترات الجفاف والجفاف الممتد، إذ تقترح مصر تمرير 37 مليار متر مكعب كرقم وسط بين ما تطالب به إثيوبيا، وهو 32 مليار وما كانت تطالب به مصر وهو 40 مليار متر مكعب، على أن يُترك الرقم الخاص بأوقات عدم الملء والرخاء لآلية التنسيق بين الدول الثلاث. لكن السودان يعتبر أن التمسك بالرقم الجديد المقترح من مصر لا يمكن اتفاقه مع جهود إثيوبيا للملء الجاد. كما أن هناك خلافاً أيضاً حول خطة إثيوبيا للاستخدامات الخاصة بالمياه، سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها.

وعلى الرغم من غياب إثيوبيا عن النقاشات بعد تقديمها ورقة في اجتماعات أغسطس/آب الماضي، فما زال هناك اتفاق فني بينها والسودان على ضرورة إبقاء منسوب المياه في بحيرة سد النهضة أعلى من 595 متراً فوق سطح البحر، لتستمر قدرته على إنتاج الكهرباء. وهو أمر تطالب مصر بإلغائه نهائياً، وتؤكد أنه غير عادل إذا انخفض مقياس المياه في بحيرة ناصر عن 165 أو 170 متراً، ما ينعكس على نقطة خلافية سبق ذكرها حول الربط بين مؤشرات القياس في سد النهضة وجميع السدود وعلى رأسها السد العالي.

وابتداء من يونيو/حزيران الماضي، تسبّب فشل خطوة اللجوء إلى مجلس الأمن والاكتفاء بالاتحاد الأفريقي غير المتعاطف مع مطالب مصر في حالة من التشاؤم بين المفاوضين واللجان الفنية بوزارة الري، وكذلك بين المستشارين والخبراء الذين يعدون تقارير الموقف المصري في الإطار القانوني. والذين باتوا متأكدين من أن إثيوبيا ترغب بشتى السبل في التهرب من أمرين اثنين: أن يكون الاتفاق إلزامياً لها، وأن يتضمن الاتفاق بنداً ينظم فض المنازعات باللجوء للتحكيم الدولي أو الإقليمي».

يحرّ المسؤولون السودانيون على منح الخبراء الأفارقة دورا اكبر (الأناضول)

> اعترضت مصر على ميل الجانب السوداني الواضح لإثيوبيا

> من الصعب التوصل إلى اتفاق متكامل قبل موعد الملء المقبل للسد

إصرار على مجلس الأمن

كشفت مصادر مصرية متابعة لملف سد النهضة أن مصر لم تكن متحمسة منذ البداية لدور الاتحاد الأفريقي، الذي كان الخيار الأول دائما لإثيوبيا، وسبق أن تمسكت في أول قمة مصغّرة بضرورة استمرار مجلس الأمن الدولي في طريقه لدراسة القضية، وأبلغت جميع الأطراف بذلك في حينه. لكن إثيوبيا استغلت مظلة الاتحاد الأفريقي كفخ للمزايدة على مصر وإظهار أنها تتعمد التصعيد بتوازي المسارين، في ظل خلافات القوى الكبرى حول الفضية.

شرق غرب

بومبيو في الدوحة

استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس السبت، وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، وتم خلال اللقاء «استعراض العلاقات الثنائية الاستراتيجية بين البلدين، وأوجه تعزيزها وتطويرها، كما جرى مناقشة أبرز المستجدات الإقليمية والدولية»، وقطر محطة ضمن جولة يقوم بها الوزير الأميركي، بدأت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، وتشمل فرنسا وتركيا وجورجيا وإسرائيل والإمارات والسعودية.

(الأناضول، قنا)

لبنان ومعركة ترسيم الحدود

اعتبر وزير الدفاع اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر، أمس السبت، أن بلادها «تخوض معركة الدفاع عن الأرض والحقوق بمفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل». ونقلت وكالة الأنباء اللبنانية عنها قولها بمناسبة الذكرى الـ77 لاستقلال البلاد، إن «هذه المعركة تتواصل في ظل الخروقات الإسرائيلية اليومية والمتكررة»، في إشارة إلى خروقات الاحتلال الإسرائيلي للحدود البرية والمياه الإقليمية والأجواء اللبنانية، التي تعلنها بيروت من حين لآخر.

(الأناضول)

أوروبا تمنح اللجوء للمجندين السوريين الفارّين

أصدرت محكمة العدل الأوروبية قراراً يتيح للمجندين السوريين الفارين من الخدمة العسكرية لدى النظام السوري، حق الحصول على اللجوء الكامل في دول الاتحاد الأوروبي، بعد أن كان يتم رفض طلباتهم أو منحهم حق الحماية فقط. وجاء في نص القرار المؤرخ يوم الخميس الماضي، وكُشف عنه أمس السبت، أن من يتقدم بطلب للحصول على اللجوء هرباً من الخدمة العسكرية يمكنه الحصول على حق اللجوء الكامل، لكن بعد التأكد من أن رفض الخدمة العسكرية سببه هو إمكانية التعرض للاضطهاد، أو المشاركة بجرائم قتل.

(العربي الجديد)

رغبة تركية بتوثيق العلاقات مع أميركا

شدّد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس السبت، على رغبة بلاده بتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة لحل القضايا الإقليمية. وأفاد في كلمة وجهها عبر اتصال مرئي إلى مؤتمرات لحزب العدالة والتنمية في ولايات كوتاهيا وأفيون قره حصار وباطمان وسيعرت، أنه «نرغب في استثمار تحالفنا الوثيق مع أميركا بشكل فعال لحل كافة القضايا الإقليمية والعالمية».

(الأناضول)

عقوبات روسية على 25 مسؤولاً بريطانيا

فرضت روسيا، أمس السبت، عقوبات على 25 مسؤولاً بريطانياً، رداً على عقوبات فرضتها بريطانيا في يوليو/تموز الماضي، على عدد مماثل من المسؤولين الروس في إطار قضية المحامي الروسي سيرغي ماغنيتسكي، الذي توفي في السجن في روسيا. وندّدت روسيا، التي ترفض تلك الاتهامات، من جديد بالعقوبات البريطانية المفروضة على أسس «مختلقة وعبثية»، و«بمحاولة الضغط على النظام القضائي الروسي».

(فرانس برس)

تقرير

شهرٌ على تكليف الحريري: عيد استقلال يختصر أحوال لبنان

بعد شهر على تكليف سعد الحريري رئاسة الحكومة اللبنانية، لا يبدو أن تشكيلها وارد قريباً، في ظلّ تفاقم الوضع الاقتصادي وتدهور الوضع المعيشي وسعر صرف الدولار

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يستيقظ اللبنانيون اليوم الأحد في عيد استقلال بلادهم الـ77، وهم في أسوأ مرحلة تاريخية يعيشها لبنان. الوضع الاقتصادي بات على شفير الهاوية. لا إصلاحات في الأفق. التدقيق الجنائي سقط منذ يومين. والأمل الوحيد في إحداث ثغرة في الجدار المطبق على اللبنانيين، يكمن في تشكيل حكومة إنقاذ. لكنها بدورها تحوّلت «ترفاً» لا يمكن الحصول عليه بسهولة. فقد مرّ شهرٌ على تكليف رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري في 22 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، برئاسة الحكومة اللبنانية، من دون أن يتمكّن من تشكيلها بعد. مع العلم أنه يفترض على الحكومة العتيدة أن تحمل مهمة «الإنقاذ» وتضمّ وزراء اختصاصيين مستقلّين، وتعمل لفترة ستة أشهر، من أجل إنعاش لبنان المنهار اقتصادياً. ومن المفترض أن يتمّ هذا الأمر في إطار برنامج إصلاحي يعيد تحريك الدعم الدولي من بوابة المبادرة الفرنسية، المهدّدة بالسقوط قريباً، خصوصاً بعد جولة غير مثمرة للوفد الرئاسي الفرنسي بقيادة باتريك دوريل على القادة السياسيين، وتزايد الغموض بشأن زيارة ثالثة ينتظر أن يقوم بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان، بعد زيارتيه السابقتين في 6 أغسطس/آب، وفي 1 و2 سبتمبر/أيلول الماضيين.

وفي ظلّ إصرار الحريري على مواصلة مهمته ورفض فكرة الاعتذار، يرتفع منسوب الخلاف على شكل الحكومة والمعايير المتخذة لاختيار الوزراء وكيفية توزيع المقاعد الوزارية، خصوصاً السيادية، مثل وزارتي الخارجية والطاقة. ويرفض الرئيس المكلف منحهما لرئيس «التيار الوطني الحرّ» جبران باسيل أو حلفائه. ويهدف الحريري بذلك إلى استئناف العلاقات المقطوعة مع دول عربية عدة، الخليجية خصوصاً، إذ كان لافتاً غياب السفير السعودي وليد البخاري عن لبنان لفترة، وانتقال السفير الإماراتي حمد الشامسي إلى مصر، وسط حديث عن خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي للبلدين. وبالنسبة إلى وزارة الطاقة، فإن الحريري يعتبر أنها غارقة بالفساد والعجز، فضلاً عن أن من الشروط الفرنسية والدولية لمساعدة لبنان، هو أن تكون هذه الوزارة في كنف وزير اختصاصي مستقل. ودفعت مواقف الحريري باسيل إلى رفع سقف مطالبه لجهة الوزارات الأساسية التي يريدها تعويضاً عن خسارته هاتين الوزارتين، في ظلّ تفاقم صراع الرجلين المرفق باتهامات متبادلة بالتعطيل. وسبق لباسيل أن ردّد مراراً أنه «في حال لم يتم اعتماد معايير واضحة وموحّدة، فإن التشكيل الحكومي سيتأخر، ومن يؤخّرها هو من يضع معايير استنسابية، ويخفيها بوعود متناقضة بهدف واحد هو تكبير حصته فقط»، غامزاً من قناة منح الحريري وزارة المال لـ«حركة أمل»، بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وحقها في تسمية وزرائها من الطائفة الشيعية، كما يفعل هو في تسمية وزراء الطائفة السنية. وترتكز أوساط «التيار» على هذه المفاهيم، لتسمية الوزراء المسيحيين في الحكومة المقبلة، علماً أن باسيل يصرّ أيضاً على عدم الجمع بين وزارتين في حكومة تضمّ أكثر من 20 وزيراً، في مقابل تمسك الحريري بحكومة من 18 وزيراً.

من جهته، يقول مصدر قيادي في «حزب الله» لـ«العربي الجديد»، إنه لا يمكن للحريري أن يستثني أحداً من مشاوراته، لا سيما أن الكتل النيابية هي التي تمنح حكومته الثقة. ويضيف أن الحريري يحاول فرض بعض الأسماء التي تعتبر مستفزّة، في ظلّ خشيته من العقوبات الأميركية، التي طاولت باسيل أخيراً (بموجب قانون ماغنيتسكي). بالتالي بدأت تتوافر الأنباء عن احتمال كونه هو أو فريقه السياسي على لائحة العقوبات التي تصدر قريباً. ويشير المصدر إلى أن هذا نوع من الضغط الأميركي الذي يُمارس على الحريري، بهدف إقصاء حزب الله عن الحكومة. وهو ما بدا واضحاً في حديث السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا، عند قولها إن الإدارة الأميركية لم تقدم مساعدات مباشرة إلى وزارة الصحة في أزمة كورونا بسبب قرب الوزير (حمد حسن) من حزب الله، وحتى أن واشنطن سترصد شكل الحكومة العتيدة لتبني موقفها. ردا على هذا الكلام، بلفت نائب رئيس «تيار المستقبل» مصطفى علوش، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أننا نحاول جلب المساعدات إلى لبنان، وهذه من مهمة الحكومة الجديدة، وإلا فالبلاد ذاهبة نحو المجهول. ومن الطبيعي أن يتحاشى الحريري الدخول في أسماء معيّنة تمنع الخير للبلد. ويرى علوش أن الطريقة الوحيدة لكسر الجمود الحكومي، تتمثل في أن يقتنع الرئيس ميشال عون بأن حكومة الحريري، هي حكومة مهمة لا مكان للمحاصصة فيها، ولا يمكن أن تضمّ شخصيات مستفزّة أو على خلاف مع دول داعمة يعتمد لبنان عليها للنهوض اقتصادياً. ويؤكد علوش أن على الحريري أن يرمي الكرة في ملعب رئيس الجمهورية ويضعه أمام مسؤولياته، من خلال تقديم تشكيلته الوزارية، ليظهر للرأي العام الطرف المعطل، ويبقى على مجلس النواب أن يمنح الثقة أو يحجبها في حال وقّع عليها الرئيس عون. من جهته، يعتبر رئيس جهاز التواصل والإعلام في «القوات اللبنانية» (برئاسة سمير جعجع)، شارل جبّور، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ الحريري أمام خيار من اثنين، إما أن يؤيد حكومة وفق إرادة وأجندة «حركة أمل» و«حزب الله» والعهد، أي استنساخ حكومة الرئيس حسان دياب المستقيلة بحلّة أخرى، علماً أن أي حكومة من هذا النوع ستكون حدودها السراي الحكومي ولن تتمكن من القيام بالإصلاحات المطلوبة وانتزاع المساعدات اللازمة. أما الخيار الثاني، فهو الاعتذار، لكن الحريري لا يريد ذلك بتصميمه على مواصلة جهوده ويشير جبّور إلى وجود صعوبات كثيرة تحول دون تشكيل الحكومة، أبرزها أنّ العهد يعتبر أن الحكومة العتيدة ستكون الأخيرة قبل انتهائها مع نهاية ولاية عون في عام 2022.

> علوش: على الحريري أن يرمي الكرة في ملعب رئيس الجمهورية

كُلّف الحريري في 22 أكتوبر الماضي بتأليف الحكومة (حسين بيضون)

سورية

مفوضية انتخابات للمعارضة: قفزة بالفراغ

شكّلت المعارضة السورية مفوضية للانتخابات، ما أثار اتهامات لها بالنية للمشاركة في انتخابات النظام، رغم جمود الحل

أمين العاصي

أثار قرار «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» السورية، يوم الخميس الماضي، بتشكيل مفوضية للانتخابات، موجة انتقادات حادة، إذ اعتبر قطاع واسع من الشارع السوري المعارض هذه الخطوة، توطئة للدخول في انتخابات رئاسية، من المقرر أن يجريها النظام السوري منتصف العام المقبل، ويشترك بشار الأسد فيها.

ولم ينتظر «الائتلاف الوطني» طويلاً قبل توضيح موقفه من تشكيل هذه المفوضية، وأكد في بيان بأنه «لا بديل عن هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات، وأنه لا يمكن القبول أو المشاركة في أي انتخابات بوجود هذا النظام المجرم». وأشار «الائتلاف» إلى أن إنشاء هذه الهيئة، يأتي انسجاماً مع «قرار مجلس الأمن الدولي 2245 وبيان جنيف للعام 2012، ولكي تكون كوادر الثورة السورية وقواها مستعدة لكامل الاستحقاقات المتعلقة بتنفيذ الحلّ السياسي وتأسيس هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات من دون الأسد»، وفق البيان.

وأوضح «الائتلاف» أن المفوضية الوطنية للانتخابات المزمع تشكيلها، هي «جسم فني مُكلّف بالتحضير للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها»، مشيراً إلى أنها «ستعمل في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها داخل سورية من خلال آليات تشمل إنشاء كوادر وتدريب فرق متخصصة للعمل على كل القضايا المتصلة بالعملية الانتخابية». كما أكد أن المفوضية «ستعمل على التشبيك مع الكيانات السورية الثورية والمعارضة في كلّ أنحاء العالم، بما يساهم في تبادل الدعم، وصولاً إلى ضمان انتخاب الممثلين الحقيقيين للشعب السوري، كما ستعمل على تعزيز مبدأ المشاركة والتعاون مع القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية داخل وخارج البلاد»، وفق البيان.

وفي محاولة منه لتطويق الجدل في الشارع السوري المعارض، أكد رئيس «الائتلاف الوطني» نصر الحريري في تغريدة على «تويتر»، أنه «لا يمكن أن يكون هناك حل في سورية بوجود المجرم بشار الأسد وأعوانه»، مشيراً إلى أنه «لا يمكن للائتلاف ولا للشعب السوري في أغلبه المشاركة أو الاعتراف بانتخابات يشارك فيها هذا القاتل». وأوضح الحريري أن تشكيل مفوضية الانتخابات «يأتي ضمن جهود الاستعداد لتطبيق كل بنود بيان جنيف والقرار 2254 في مرحلة سورية ما بعد الأسد».

ويبدو تشكيل هذه المفوضية من قبل «الائتلاف» خطوة في فراغ سياسي كبير يكتنف القضية السورية، إذ انخفض سقف الآمال بتحقيق اختراق كبير على طريق الحل السياسي، في ظلّ تعنّت النظام ورفضه حتى اللحظة تسهيل مهمة الأمم المتحدة في كتابة دستور جديد للبلاد، على الرغم من أن الخطوة بحدّ ذاتها مخالفة صريحة لمضمون القرارات الدولية الخاصة بسورية، ولا سيما بيان جنيف1 والقرار 2254. وكان بيان جنيف الذي صدر منتصف العام 2012 واعتمده مجلس الأمن الدولي، حدّد 6 نقاط من أجل حلّ الصراع السوري، منها «إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلّها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى»، وفق البيان. كما دعا إلى إعادة النظر «في النظام الدستوري والمنظومة القانونية»، وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام»، وإلى إجراء انتخابات «حرّة ونزيهة وتعددية» بعد إقامة النظام الدستوري الجديد.

أما المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، فيقتفي أثر سلفه ستيفان دي مستورا، في محاولة تبدو يائسة لـ«تليين» موقف النظام من اللجنة الدستورية، في خطوة أولى لوضع البلاد على سكّة الحل السياسي.

من جهته، يبدو بشار الأسد غير مكترث للقرارات الدولية، إذ يستعد لإقامة انتخابات رئاسية منتصف العام المقبل وفق الدستور الذي وضعه عام 2012، ما يعني بقاءه في السلطة في حال إجراء الانتخابات إلى 2028. كما أجرى النظام منتصف العام الحالي انتخابات في مناطق سيطرته، أفرزت 250 عضواً لـ«مجلس الشعب»، أغلبهم من حزب «البعث» الحاكم أو بدورون في فلكه، في خطوة تؤكد أن هذا النظام لم يكن معنياً يوماً بقرارات الشرعية الدولية، ولا يسعى لإيجاد حلول سياسية تنقذ البلاد من تقسيم يلوح في الأفق، وربما يتحقق في حال إجراء انتخابات رئاسية تبقي الأسد في السلطة 7 أعوام مقبلة.

وعمّق قرار «الائتلاف» الجديد حالة عدم الثقة بينه وبين الشارع المعارض، وعبّر عدد كبير من الناشطين والكتاب السوريين على مواقع التواصل عن سخطهم، متهمين «الائتلاف» بالفشل السياسي والتبعية وعدم القدرة على مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد تسوية للقضية السورية لا تحقق الحد الأدنى من ثوابت الثورة.

لكن يحيى العريضي، عضو الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة، والتي بعد «الائتلاف» المكون الرئيسي فيها، وصف قرار تشكيل المفوضية بـ«الإجراء الاستباقي»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أنه «ليس بالضرورة للانتخابات الرئاسية، ولكن في حال حدوث ما يتعلق بسلّة الانتخابات في القرارات الدولية، يكون هناك هيكل تنظيمي يقود هذه العملية». وأضاف أنه «لا يوجد عاقل يعتقد أن الائتلاف قزم الاشتراك في الانتخابات الرئاسية العام المقبل، لأنه يدرك أنه في ظلّ الظروف الموجودة في سورية وبحكم سيطرته على الإجراءات الخاصة بالانتخابات، سيكون بشار الأسد الفائز فيها». وأشار العريضي إلى أنه «ربما لن يكون الأسد موجوداً في الانتخابات الرئاسية المقبلة»، معتبراً أنه «كي لا تؤخذ المعارضة السورية على حين غرة، لا بد أن تكون جاهزة لهذا الاستحقاق».

> يربط «الائتلاف» تشكيل المفوضية بالقرارات الأممية

يستعد النظام للانتخابات رئاسية وفق دستور 2012 (فرانس برس)

تقرير

خشية في القرن الأفريقي من تكثيف حركة «الشباب» نشاطها

سحب القوات الأميركية من الصومال

تتفاوت التقديرات الأمنية والسياسية حول مدى الضرر الذي قد يتركه سحب إدارة الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، جميع قوات بلاده الموجودة في الصومال، على الرغم من إجماعها على ترجيح تكثيف حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة» هجماتها، وضرورة بحث مقديشو عن خيارات بديلة لمواجهة الحركات المتطرفة

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

أثار إعلان إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، سحب الجنود الموجودين في الصومال، قلقاً وهاجساً أمنياً محلياً، وذلك بعدما أكد مسؤولون في البيت الأبيض، يوم الثلاثاء الماضي، أن ترامب قد يتخذ قراراً بسحب كل هذه القوات تقريباً من الصومال، ضمن خطته لخفض عديد هذه القوات على مستوى العالم، ولا سيما في كلّ من الصومال وأفغانستان والعراق. وأكد مسؤولون أميركيون أن هذا التوجه هو من ضمن خطة الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات الرئاسة أخيراً، قبل تنصيب خلفه جو بايدن في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وأبدت مصادر عسكرية في القوات الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) قلقها نتيجة احتمال سحب القوات الأميركية وتداعيات ذلك على الوضع في منطقة القرن الأفريقي، وخصوصاً الصومال. ويواجه هذا البلد مشاكل أمنية بسبب حركة «الشباب» المسيطرة على أجزاء شاسعة من جنوبه، إلى جانب تنظيم «داعش» في شمال شرق البلاد، حيث ينتشر في مناطق في ولاية بونتلاند، لا سيما الجبلية الوعرة منها.

ومنذ تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة قبل أربع سنوات، شهدت العمليات الأميركية في القرن الأفريقي تصعيداً ملحوظاً، وازدادت بشكل واضح الغارات الجوية الأميركية التي تنفذها طائرات من دون طيار، فضلاً عن عمليات عسكرية برّية بالتنسيق مع وحدات في الجيش الصومالي دُربت خصيصاً لاستهداف قيادات «الشباب». هذا الأمر ضيّق الخناق على اتباع الحركة، وقطع تنقلاتها، كما حدّ من هجماتها العسكرية ضد بعثة قوات حفظ السلام الأفريقية («أميسوم»).

وشهد الصومال أخيراً اهتماماً دولياً بشأن توفير التدريبات العسكرية لوحدات من الجيش الصومالي، ومن بينها تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، لكن القوات الأميركية كانت تنفذ عمليات عسكرية برّية وجوية ضد أهداف محددة في جنوب البلاد. ومع إجلاء الجنود الأميركيين من الجنوب، ستحدّ من دون شك خيارات مقديشو لمضاعفة جهودها العسكرية لمواجهة «الشباب» و«داعش». ويرجح محللون صوماليون إمكانية عودة «الشباب» إلى الواجهة بعد انسحاب البعثة الأميركية. ويرى الصحافي الصومالي عدنان عبدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «يمكن أن تحفز هذه الخطوة القيادات العسكرية لحركة الشباب ومقاتليها، لمضاعفة العمليات العسكرية، لكن الأرجح أنها لا تضمن لهم العودة إلى الواجهة، لأن القرار لا يشير إلى توقف الضربات الجوية الأميركية التي شلت قوة الحركة الفعلية». ويوضح عبدي أن سحب البعثة العسكرية الأميركية لا يعني بالضرورة حدوث فراغ أمني يعطي مكاسب لـ«الشباب» بل إن هناك أكثر من 20 ألف عسكري أفريقي لحفظ السلام في الصومال، وهم نجحوا في انتزاع جميع المدن الرئيسية من الحركة. وأستدرك الصحافي الصومالي بالقول إنه «من المتوقع رغم ذلك أن ترفع الحركة منسوب عملياتها بعمليات كرّ وفر، وتكثيف استراتيجية حرب العصابات التي تتبناها حالياً، وتنفيذ هجمات إرهابية دموية في مناطق حسّاسة، للفت النظر إلى أنها عادت إلى الواجهة، من دون السيطرة على مناطق وتغيير معادلة جذرية في الوضع العسكري في البلاد».

لا يشير القرار إلى توقف الضربات الجوية الأميركية

خلافات بين الحكومة الصومالية وواشنطن بشأن التدريبات

سكّوت للقرار تداعيات على القوات المحلية (محمد عبد الوهاب/فرانس برس)

ويعتبر عبدي أن أمام بلاده خيارات عدّة في حال سحب الجنود الأميركيين من البلاد، منها رفع التعاون العسكري مع تركيا إلى مستويات جديدة لسدّ الفجوة، والبحث عن شركاء جدد على هذا الصعيد، إلى جانب البحث عن مساعدات دولية عبر إثارة هذا الملف في مجلس الأمن الدولي. وكانت بعض الدول، منها روسيا وبلجيكا، قد طالبت بزيادة الجهود الدولية لمساعدة الجيش الصومالي من أجل القضاء على «الشباب».

أما أمنياً، فيعتبر الصحافي الصومالي أنه من الممكن أن تتراجع وتيرة العمليات النوعية التي كانت تنفذها القوات الصومالية الخاصة المدربة أميركياً، والتي كانت تستهدف قيادات «الشباب»، بسبب غياب الدعم اللوجستي والمالي للقوات الصومالية. ويؤكد عبدي أن الحكومة الصومالية ستعاني من تأثير هذا القرار، ما يفرض بحث أنسب الخيارات للحفاظ على تماسك وحدة القوات الصومالية الخاصة التي كانت تدار تمويلاً وتدريباً من قبل واشنطن. من جهته، يقول الخبير العسكري المتقاعد شريف حسين، لـ«العربي الجديد»، إن سحب القوات الأميركية من البلاد، بكل تأكيد، هو مبعث قلق بالنسبة للحكومة الصومالية، التي ستفقد قوة عسكرية جوية مساندة كانت تضرب «الشباب» وتمنع هجماتها الدموية. ويشير الخبير العسكري إلى أن القرار الأميركي يخضع للحسابات الأميركية قبل نهاية ولاية ترامب، الذي كان يضغط عسكرياً بشدة على الحركات الراديكالية في العالم. ويتوقع الخبير العسكري إمكانية أن تكثف حركة «الشباب» هجماتها ضد الحكومة الصومالية، لتعكس عودة نفوذها العسكري والميداني إلى الواجهة، لافتاً إلى أن الضربات الجوية التي استمرت 3 سنوات دمرت الكثير من معاقل الحركة، كما منعت حرية تنقلات أفرادها من منطقة لأخرى. أما الباحث السياسي عبد الرحمن أحمد، فيعتبر من جهته في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن إمكانية عودة «الشباب» إلى صدارة المشهد السياسي والعسكري في البلاد مستحيلة، وذلك بسبب وجود قوة عسكرية أفريقية، قادرة على منع تقدم الحركة عسكرياً وميدانياً. لكن الباحث السياسي يؤكد أنه سيكون للقرار الأميركي من دون شك تأثيرات على الوضع الأمني في البلاد، إذ ستتوقف التدريبات العسكرية للجيش الصومالي، إلى جانب انتهاء التنسيق الأمني المشترك بينه وبين «أفريكوم»، ما سينهي جزئياً الحملة الأميركية للقضاء على «الشباب» والحد من مخاطرها في القرن الأفريقي.

ويرى أحمد أن قرار واشنطن سحب بعثتها الأميركية من الصومال يعود لسببين، أولهما وجود رغبة أميركية في تخفيض أعداد جنودها في الخارج، وثانيهما وجود خلافات بين الحكومة الصومالية من جهة والولايات المتحدة بشأن إدارة ملف القوات الصومالية التي تدربها البعثة الأميركية جنوب البلاد، وهو ما أوقف المعونات المالية الأميركية للجيش الصومالي بشكل مؤقت. ويؤكد أحمد أن الجيش الصومالي لا يستطيع وحده حسم المواجهات العسكرية مع «الشباب»، بسبب عدم توفر الإمكانات الدعم المادي للحركة من الخارج، ونضوب منابع دخلها في جنوب الصومال.

700 جندي

تنشر القوات الاميركية في انحاء متفرقة من الصومال، خصوصا في قاعدة بلدوجلي الجوية (اقليم شبيلي السفلى) جنوبا، وهي اكبر مقر عسكري اميركي في البلاد، وفي مدينة كسمايو (عاصمة اقليم جوبالاند)، وفي مقرها حلني (جنوب مقديشو)، بالاضافة الى مقار موقتة في ولاية بونتلاند شمال شرق البلاد، لتوجيه ضربات عسكرية جوية ضد «داعش». ويتراوح عديد هذه القوات بين 650 الى 700 جندي. وتتوزع مهامهم بين التدريبات وتنفيذ الهجمات.

الحدث

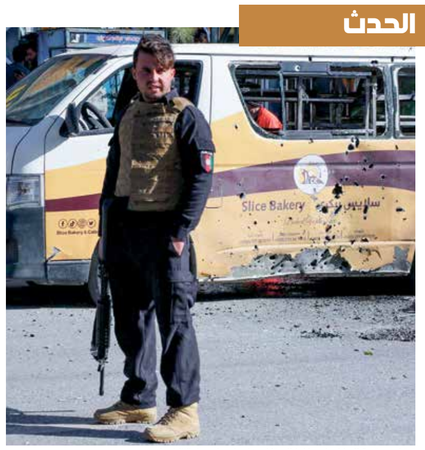

ترتفع وتيرة العنف في أفغانستان (هارون صابروون/الأناضول)

بومبيو يلتقي «طالبان»... و«داعش» يضرب في كابول

تسريع إدارة ترامب بذلك البرنامج الزمني الذي وضع بموجب اتفاق مع «طالبان»، وينص على انسحاب كامل للقوات الأميركية بحلول منتصف 2021. وبذلك سيصبح عديد القوات الأميركية في هذا البلد 2500 عسكري. من جهتها، طالبت أصوات أميركية بايدن بإبقاء المفاوض الأميركي زلماي خليل زاد في منصبه. ولم تمنع مفاوضات الدوحة تصاعد العنف في أفغانستان، مع زيادة هجمات «طالبان» اليومية ضد قوات الأمن، وهو ما يبدو أنه بند أساسي حضر في لقاءات بومبيو.

ويبرز أيضاً خطر تنظيم «داعش» في أفغانستان منذ أعوام. ونفّذ التنظيم أمس هجوماً دموياً جديداً في البلاد، إذ استهدف بالصواريخ مناطق سكنية قرب المنطقة الخضراء في العاصمة حيث مقرات البعثات الدبلوماسية. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية طارق عريان، إن «الإرهابيين أطلقوا 23 صاروخاً على كابول». وأضاف أن «8 أشخاص استشهدوا وأصيب 31 آخرون»، موضحاً أن «صواريخ سقطت على مناطق سكنية». وسقط أحد الصواريخ على مركز «سنا» الطبي، فيما تعرضت السفارة الإيرانية لأضرار. وتحدثت وزارة الداخلية عن انفجارين لقنبلتين لاصقتين السبت أيضاً، أدّيا لمقتل شرطي وجرح 3 آخرين. وأكد المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد أن الهجوم «لا علاقة له بمجاهدي» الحركة، فيما تبنى «داعش» عبر «تيلغرام»، استهداف «جنود الخلافة المنطقة الخضراء في كابول».

(رويترز، فرانس برس)

التقى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس السبت، في العاصمة القطرية الدوحة، مفاوضين من حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية، في خطوة تأتي في سياق استعجال الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات الرئاسة دونالد ترامب، سحب قوات بلاده الموجودة في أفغانستان. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية أخيراً قرار خفض هذه القوات، ما أثار خشية من ارتفاع أعمال العنف في هذا البلد، الذي لا تزال «طالبان» تقاتل فيه قوات الحكومة، وحيث ينشط مقاتلون لتنظيم «داعش»، لا سيما في الشرق. وبالتزامن مع لقاءات بومبيو في الدوحة، سقط عدد من القتلى والجرحى، أمس، في هجوم بالصواريخ نفذه مسلحون في كابول، وتبناه «داعش». وفيما يحاول ترامب تمرير أولوياته، ومنها إعادة قوات بلاده من الخارج، عقد بومبيو أمس لقاءات منفصلة مع ممثلين عن «طالبان» وآخرين عن الحكومة الأفغانية، والمجتمعين في الدوحة لبحث المصالحة الأفغانية والتوصل إلى اتفاق سلام شامل. وكان بومبيو قد حضر افتتاح تلك المحادثات في سبتمبر/أيلول الماضي، وذلك بعد توصل بلاده في فبراير/شباط الماضي، إلى اتفاق سلام مع «طالبان»، ظلّت كابول بعيدة عنه. والتقى بومبيو أمس أيضاً أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال الزيارة التي تأتي ضمن جولة واسعة له في المنطقة.

وكان البنتاغون أعلن الثلاثاء الماضي، سحب نحو ألفي جندي أميركي إضافي من أفغانستان بحلول 15 يناير/كانون الثاني المقبل، أي قبل 5 أيام من تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن، ما يعني تسريع إدارة ترامب بذلك البرنامج الزمني الذي وضع بموجب اتفاق مع «طالبان»، وينص على انسحاب كامل للقوات الأميركية بحلول منتصف 2021. وبذلك سيصبح عديد القوات الأميركية في هذا البلد 2500 عسكري. من جهتها، طالبت أصوات أميركية بايدن بإبقاء المفاوض الأميركي زلماي خليل زاد في منصبه. ولم تمنع مفاوضات الدوحة تصاعد العنف في أفغانستان، مع زيادة هجمات «طالبان» اليومية ضد قوات الأمن، وهو ما يبدو أنه بند أساسي حضر في لقاءات بومبيو.

ويبرز أيضاً خطر تنظيم «داعش» في أفغانستان منذ أعوام. ونفّذ التنظيم أمس هجوماً دموياً جديداً في البلاد، إذ استهدف بالصواريخ مناطق سكنية قرب المنطقة الخضراء في العاصمة حيث مقرات البعثات الدبلوماسية. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية طارق عريان، إن «الإرهابيين أطلقوا 23 صاروخاً على كابول». وأضاف أن «8 أشخاص استشهدوا وأصيب 31 آخرون»، موضحاً أن «صواريخ سقطت على مناطق سكنية». وسقط أحد الصواريخ على مركز «سنا» الطبي، فيما تعرضت السفارة الإيرانية لأضرار. وتحدثت وزارة الداخلية عن انفجارين لقنبلتين لاصقتين السبت أيضاً، أدّيا لمقتل شرطي وجرح 3 آخرين. وأكد المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد أن الهجوم «لا علاقة له بمجاهدي» الحركة، فيما تبنى «داعش» عبر «تيلغرام»، استهداف «جنود الخلافة المنطقة الخضراء في كابول».

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

متمردو كولومبيا متفائلون ببايدن

رأى زعيم حركة «جيش التحرير الوطني الكولومبي»، بابلو بلتران، أول من أمس الجمعة، أن انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة قد يساعد في تحريك محادثات السلام بين أكبر جماعة متمردة في كولومبيا والحكومة هناك، والمجمدة منذ يناير/كانون الثاني 2019. وأعرب بلتران، رئيس وفد محادثات «جيش التحرير» في محادثات السلام بهافانا، عن أمله في أن يوفر دعم بايدن الزخم اللازم لإيجاد بدائل لاستئناف محادثات السلام، متوقعاً «إمكانية استئناف المحادثات مرة أخرى قبل نهاية عام 2021».

(رويترز)

البيت الأبيض يستقبل رئيس حكومة التيبت

استقبل البيت الأبيض، أول من أمس الجمعة، رئيس حكومة التيبت في المنفى لوبسان سانغاي (الصورة)، وذلك للمرة الأولى منذ 6 عقود، في خطوة قد تثير غضب بكين. وقالت الإدارة المركزية للتيبت، إن سانغاي دعي للقاء روبرت ديسترو المعين حديثاً في منصب المنسق الأميركي الخاص لشؤون التيبت. وأضافت أن «هذا الاجتماع غير المسبوق ربما يبعث على التفاؤل في ما يتعلق بالتعاون بين إدارة التيبت والمسؤولين الأميركيين وإضفاء الطابع الرسمي عليه بشكل أكبر في السنوات المقبلة».

(رويترز)

البرازيل: تظاهرات منددة بمقتل مواطن أسود

أثار مقتل رجل أسود على يد رجلي أمن في متجر «كارفور» في مدينة بورتو اليغري جنوب البرازيل، تظاهرات غاضبة في عدد من مدن البلاد. وجاب نحو ألف متظاهر وسط ساو باولو، فيما فرّقت الشرطة في بورتو اليغري، تظاهرة بقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع. وخرجت تظاهرات في برازيليا وبيلو هوريزونتي وريو دي جانيرو.

(فرانس برس)

التوتر الهندي الباكستاني... يتبع

استدعت الهند أمس السبت، القائم بالأعمال الباكستاني في نيودلهي، حيدر شاه، بشأن ما قالت إنّه هجوم تمّ إحباطه في ولاية جامو وكشمير الحدودية، نفّذته جماعة «جيش محمد» ومقرها باكستان. وقال رئيس الوزراء الهندي narendra مودي (الصورة)، إن مقتل 4 من مقاتلي «جيش محمد» في معركة بالأسلحة النارية مع قوات الأمن واستعادة مخبأ للأسلحة والمتفجرات منهم، يشير إلى أنهم كانوا يخططون لتوجيه «ضربة كبيرة تعيث الخراب والدمار» في المنطقة، فيما رفضت الخارجية الباكستانية الاتهامات.

(فرانس برس)

احتجاجات طلابية في تايلاند

احتشد طلاب ثانويون في العاصمة التايلاندية بانكوك أمس السبت، للمطالبة بإصلاحات في التعليم والسياسة، في تحدٍ لتهديدات الحكومة بقمع الاحتجاجات. وشارك في التظاهرة أكثر من ألف شخص. ورأى نامفون جاروك، أحد المشاركين، إنه كان من المناسب مناقشة قضايا تتجاوز التعليم، مضيفاً: «نحن لسنا مجرد طلاب، نحن مواطنون في هذا البلد أيضاً».

(أسوشييتد برس)

متابعة

حرب تيغراي متواصلة: الحكومة ترفض وساطة أفريقية

تواصل الحكومة الأثيوبية رهانها على الحسم العسكري لمعركة تيغراي، رافضة التعاون مع لجنة وساطة افريقية، وحديثها عن استمرار تقدمها ميدانياً

لا تزال الحكومة الإثيوبية تراهن على الحسم العسكري في معركتها للسيطرة على إقليم تيغراي، بعد أكثر من أسبوعين على انطلاق الحملة العسكرية الحكومية ضد «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» شمالي البلاد، رافضة أي محادثات حول الصراع المتنامي الذي أودى حتى اليوم بحياة المئات وهجّر الآلاف إلى بلدان مجاورة.

وبعد ساعات فقط من اختيار ثلاثة رؤساء أفارقة سابقين للمساعدة في التوسط في الأزمة المستمرة منذ الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، نفت السلطات الإثيوبية أمس السبت إجراء محادثات وشيكة حول الصراع في إقليم تيغراي. وكتب فريق العمل الحكومي المعني بإقليم تيغراي على «تويتر» أمس السبت: «الأخبار المتداولة عن أن المبعوثين سيسافرون إلى إثيوبيا للتوسط بين الحكومة الاتحادية والعنصر الإجرامي في الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وهمية».

جاء ذلك بعدما أعلن رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، الذي يتولى حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، مساء الجمعة، أن الاتحاد عيّن ثلاثة رؤساء سابقين كمبعوثين خاصين إلى إثيوبيا لمحاولة الوساطة بين الأطراف المتصارعة. وقال رامافوزا في بيان إنه تم تعيين الرئيس السابق لموزامبيق جواكيم تشيسانو، ورئيسة لبيريا السابقة إلين جونسون سيرليف، والرئيس السابق لجنوب أفريقيا كغاليما موتلانتي، مبعوثين خاصين، معبّراً عن «رغبته العميقة في إنهاء النزاع عبر الحوار بين الأطراف». وأضاف أن المبعوثين سيتوجهون إلى إثيوبيا لـ«تهيئة الظروف لحوار وطني مفتوح، لحل القضايا التي أدت إلى الصراع، من دون تحديد جدول زمني».

وقالت الحكومة الإثيوبية مراراً إنها لن تدخل في محادثات مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، التي تعتبرها إدارة منشقة، مشيرة إلى ما تصفه الحكومة بأنه هجوم مفاجئ شنته الجبهة على القوات الاتحادية في دانشا مما أطلق شرارة الصراع. كما أكد رئيس الحكومة أبي أحمد هذا الأسبوع أنّ العملية العسكرية في مراحلها النهائية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قال الجمعة للصحافيين إن إثيوبيا غير مهتمة بالوساطة الخارجية. وأضاف «حتى الآن، لم تقبل السلطات الإثيوبية بأي شكل من أشكال الوساطة الخارجية». وعيّنت الحكومة الإثيوبية حكومة مؤقتة بديلة لتولي إدارة تيغراي بعد أن تسيطر قواتها على عاصمة الإقليم ميكيلي.

مقابل ذلك، تراهن الحكومة على الحل العسكري، وأعلنت في ساعة متأخرة من مساء الجمعة أن قواتها سيطرت على بلدات جديدة وتتقدم نحو ميكيلي، على الرغم من مقاومة قوات الإقليم التي استخدمت الجرافات لإلحاق أضرار بالطرق. كما أعلنت الحكومة أن قواتها سيطرت أمس السبت على بلدة أديغرات أثناء تقدمها نحو العاصمة. وتقع أديغرات على بُعد 116 كيلومتراً شمالي ميكيلي، فيما قالت قوات تيغراي إن تسعة مدنيين قُتلوا وأصيب عدد كبير من المدنيين في هجوم الحكومة على أديغرات. وأظهرت صور أقمار صناعية قدمتها شركة الفضاء التجارية «ماكسار تكنولوجيز» لوكالة «رويترز» دماراً كبيراً حيث اندلع الصراع. وأدى القتال إلى مقتل المئات، وفرار ما يزيد على 36 ألف لاجئ إلى السودان.

اعلنت الحكومة السيطرة على بلدة جديدة والتقدم نحو العاصمة

ويهدد الصراع المتفاقم بتمدده إلى الدول المجاورة، خصوصاً بعدما أطلقت قوات تيغراي صواريخ على منطقة أمهرة الإثيوبية المجاورة. وأفاد مسؤول الاتصالات الإقليمي في أمهرة، جيزاشيو مولونيه، أنّ جبهة تيغراي أطلقت الجمعة ثلاثة صواريخ لم تسفر عن إصابات أو أضرار، موضحاً أن صاروخين سقطا بالقرب من المطار بينما أصاب الثالث حقل ذرة. وكانت هذه الجبهة قد أعلنت الأسبوع الماضي، أنها شنّت هجمات صاروخية على أسمرة، عاصمة إريتريا المجاورة التي تتهمها بدعم الجيش الإثيوبي. وتنفي أديس أبابا وأسمرة هذه الاتهامات.

في غضون ذلك، قالت الأمم المتحدة إنّ إثيوبيا بصدد «أزمة إنسانية واسعة النطاق»، مع تدفق 36 ألف شخص إلى السودان. وأفاد مسؤولون في الأمم المتحدة في جنيف عن الحاجة إلى نحو 200 مليون دولار لتقديم المساعدة لما يقرب من 200 ألف شخص قد يضطرون للفرار من الاضطرابات خلال الشهور الستة المقبلة. وذكرت «اليونيسف» بدورها أن هناك 12 ألف طفل حالياً من بين اللاجئين. وقالت المديرة التنفيذية للمنظمة الأممية للطفولة هنرييتا فور إن «القيود التي فرضت على القدرة على الوصول إلى أماكن القتال» والتعتيم على الاتصالات تركت ما يقدر بمليونين و300 ألف طفل بحاجة إلى المساعدات الإنسانية» في تيغراي.

(فرانس برس، رويترز)

ألاف المدنيين فروا من تيغراي (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

متابعة

جولة روسية في أرمينيا وأذربيجان لترسيخ التسوية

واصلت روسيا جهودها لترسيخ اتفاق 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي في ناغورنو كاراباخ، بين أذربيجان وأرمينيا، عبر جولة رسمية أمس، في يريفان وباكو

زار وفد روسي، يضمّ وزيري الخارجية سيرغي لافروف والدفاع سيرغي شويغو، أمس السبت، أرمينيا، بغية ترسيخ اتفاق 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، الذي أوقف القتال في إقليم ناغورنو كاراباخ. وجاءت الزيارة بعد يوم على استعادة أذربيجان إقليم أغدام. وأعلن لافروف، في يريفان، أن لقاءات الوفد الروسي ركزت على ضمان «التنفيذ الدقيق والكامل للبيان الصادر عن زعماء روسيا وأرمينيا وأذربيجان في 9 نوفمبر، والقيام بأنشطة إنسانية لدعم السكان المدنيين». وكشف أن رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، ورئيس الجمهورية، أرمين سركيسيان، شدّدا على أن اتفاق 9 نوفمبر «أسهم في حل مشكلات بالغة الخطورة وإنقاذ الأرواح»، مؤكداً تمسك قادة أرمينيا بضرورة الاستمرار في تنفيذ بنوده، رغم اعتراض المعارضة الأرمينية عليه. وحثّ لافروف وكالات الأمم المتحدة على بذل مزيد من الجهود لمساعدة سكان ناغورنو كاراباخ، مشيراً إلى أن مركز التجاوب الإنساني قيد الإنشاء في الإقليم بموجب مرسوم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وسيعتني بالإشراف على حل المشاكل الإنسانية في المنطقة، وذلك بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به قوات حفظ السلام الروسية المنتشرة في المنطقة.

من جهته، أكد شويغو أن «الحفاظ على السلام يعتبر أحد الأولويات بالنسبة لنا، ونحن نتخذ جميع التدابير لدعم الاستقرار في المنطقة»، مشيراً إلى عودة أكثر من 7 آلاف نازح إلى منازلهم في ناغورنو كاراباخ. ودعا نظيره الأرميني لتنظيم رقابة صارمة على الالتزام بنظام وقف إطلاق النار في الإقليم لتجنب الاستفزازات. أما باشينيان فدعا إلى تعزيز التعاون العسكري مع روسيا، ونقل عنه مكتبه الإعلامي، قوله: «نأمل في أن نتمكن من تعزيز التعاون مع روسيا ليس فقط في المجال الأمني، لكن أيضاً في المجالين العسكري والتقني». وأضاف «بالطبع كان هناك لحظات صعبة في الحرب، لكن الوضع اليوم أصعب بكثير».

في باكو، أكد الرئيس الآذري إلهام علييف التزام باكو ويريفان باتفاق وقف إطلاق النار في ناغورنو كاراباخ، مشيداً بجهود روسيا لتحقيق الاستقرار في الوضع وإجراءات قوات حفظ السلام الروسية في المنطقة. وقال علييف خلال لقائه شويغو: «نعتقد أنه يتم تنفيذ بنود الاتفاق بنجاح، وهذا يدل مرة أخرى على استعداد الجانبين الآذري والأرميني لوضع حد للنزاع طويل الأمد والدخول في البحث عن حل سياسي للأزمة».

بدوره، أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أن قوات بلاده ستذهب إلى أذربيجان في أقرب وقت، لمراقبة وقف إطلاق النار في ناغورنو كاراباخ. وقال في كلمة له خلال زيارة أجراها مساء أول من أمس الجمعة، برفقة كبار قادة الجيش إلى شركة الصناعات الجوية والفضائية التركية «توساش»، إن «القوات البرية استكملت استعداداتها للذهاب إلى أذربيجان، لأداء مهامها إثر اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين باكو ويريفان». وكشف عن وجود محادثات بين تركيا وروسيا حول التطورات في المنطقة، مضيفاً أنه «قمنا ونقوم بكل ما يجب القيام به لحماية جميع حقوق ومصالح الأشقاء الأذريين والدفاع عنها».

واستنكر أكار اتهام سياسيين غربيين للجيش الآذري بالحرق والتدمير، خلال المعارك بين 27 سبتمبر/أيلول الماضي و9 نوفمبر الحالي، معتبراً أن «العبارات غير الواقعية هي تقييمات خاطئة بالكامل، فالجيش الآذري لم يمارس هناك أي عمل مخالف للقانون الدولي». في سياق آخر، أعلن الجنرال موفسيس هاكوبيان، الذي استقال من وزارة الدفاع الأرمينية أخيراً، أن جيش بلاده استخدم صواريخ «إسكندر» الروسية الصنع القادرة على حمل رؤوس نووية، خلال معاركه في إقليم ناغورنو كاراباخ. وأضاف في تصريحات صحافية، أدلى بها مساء أول من أمس الجمعة أنه «لا يمكنني إعطاء معلومات عن مكان استخدامها».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

القوات الروسية تنتشر في نقاط حول ناغورنو كاراباخ (فرانس برس)

يختلف تيار «الإخوان المسلمين» في كلّ من الجزائر والمغرب في تقييمهما لأزمة الصحراء والتصعيد بين المغرب وجبهة «البوليساريو»، إذ يتماهى كلّ منهما مع موقف بلاده الرسمي، متخطياً الارتباط الأيديولوجي، لبعد محلي ووطني أكبر

الولاء للدولة أولاً

«إخوان» المغرب والجزائر في نزاع الصحراء

الجزائر ـ **عثمان لحياني**
الرباط ـ **عادل نجدي**

اصطفت الأحزاب المغربية والجزائرية عموماً، خلف الموقف الرسمي لدولتيها، في ما يتعلق بأزمة الصحراء الأخيرة التي اندلعت بين المغرب وجبهة «البوليساريو» التي تحظى بدعم من الجزائر، لا تنكره الأخيرة. ولم يكن موقف الأحزاب الممثلة لتيار «الإخوان المسلمين» في كلّ من الجزائر والمغرب بالاستثناء. وعاد التوتر في ملف الصحراء إلى الواجهة منذ إغلاق موالين لجبهة «البوليساريو» معبر الكركرات الحدودي بين المغرب وموريتانيا، وما تلاه من تدخل للقوات المسلحة المغربية لتأمين المعبر. وفور اندلاع أزمة الكركرات، أصدر رئيس البرلمان الجزائري سليمان شنين، الذي ينتمي إلى حركة «البناء الوطني» (إخوان الجزائر)، سلسلة مواقف تدعم «البوليساريو»، وتصف الإجراءات المغربية بأنها «اعتداء وخرق لاتفاق وقف إطلاق النار». واعتبر شنين، في آخر تغريدة له على موقع «تويتر»، أن «ما يحدث في منطقة الكركرات تعدٍ على اتفاق وقف النار، والحلّ يكمن في الاستئناف الفعلي للمحادثات السياسية بين الطرفين الصحراوي والمغربي».

حركة «البناء الوطني» في الجزائر دانت في آخر بيان لها ما وصفتها بـ«الاعتداءات المغربية»، واتهمت الرباط بخرق اتفاق وقف إطلاق النار المبرم عام 1991، وحذرت من «جرّ المنطقة إلى توترات بدعم غربي». بينما كانت حركة «مجتمع السلم» (الحزب التاريخي للإخوان في الجزائر) أقل حدة، ودعت إلى حل القضية الصحراوية من خلال استفتاء تقرير المصير وفق المقررات الأممية الصادرة، محذرة من أن «سياسة فرض الأمر الواقع تؤدي دوماً إلى النزاع والاحتراب، مهما كانت مبررات الأطراف وخلفيات القضية برمتها».

في المقابل، تولى رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، وهو الأمين العام لحزب «العدالة والتنمية» (إخوان المغرب) الدفاع عن خيار الرباط بالتحرك في مواجهة «الجبهة»، كما دافع عن رؤية بلاده للوضع وعدم الرغبة في التصعيد، من خلال التأكيد أن المغرب ملتزم بوقف إطلاق النار. وإذا كان الحزب المغربي يحمّل «البوليساريو» مسؤولية «أي تطور للأوضاع في المنطقة نتيجة مواصلة المناورات الاستفزازية»، مع دعمه المطلق للتدخل الحازم للقوات المسلحة المغربية، إلا أن الموقع الرسمي للحزب نشر تقدير موقف اتهم الجزائر بتحريض «البوليساريو» على الحرب. وقال الحزب «نحن متأكدون بأن البوليساريو لا تملك قرار خوض الحرب، هذا القرار لا تملكه الجبهة، إنما هو في مربع راعيتها الأولى الجزائر، وكلّنا نعلم أن الجزائر اليوم

تستضيف الجزائر لاجئين صحراويين على اراضيها (Getty)

> أصدر رئيس البرلمان الجزائري مواقف تدعم «البوليساريو»

مشغولة في تدبير مآزقها التي تتناسل بشكل يجعلها غير قادرة على إضافة عبء الحرب إلى لائحة الأعباء الكبيرة التي تثقل كاهل الحاكمين الفعليين هناك».

القيادي في حركة «مجتمع السلم» الجزائرية نصر الدين حمدادوش، لم يستغرب تباين المواقف بين شركاء مدرسة «الإخوان» في الجزائر والمغرب. وقال حمدادوش لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من التميز الفكري للقوى الإسلامية في البلدين، إلا أن تباين مواقفها يدل على نضجها في مراعاة الخصوصية القُطرية وبُعدها الوطني، وحقيقة انتمائها للدولة وولائها للشعب مصدر السلطة، واشتراكها في مبدأ عام، وهو تماهي مواقفها في القضايا الإقليمية والدولية مع المواقف الرسمية لدولها». وعلى الرغم من «أن هناك سيادة لكل حركة وإمكانية تمايزها عن الموقف الرسمي للدولة»، فإن الأحزاب برأيه «تأسست واعتمدت وفق برامج ورؤى منصوص عليها في لوائحها، ومنها السياسة الخارجية للدولة». وأضاف أن الحركات الإسلامية «قد تنتمي إلى نفس المدرسة من حيث الفكرة والرؤية للتغيير، لكنها قد تختلف في ما بينها في الموقف السياسي حتى داخل القُطر الواحد، ولذلك لا نستغرب تباين المواقف بين الإسلاميين (في الجزائر والمغرب) حول هذه القضية»، أي النزاع في الصحراء.

وحول ضعف تأثير القوى الإسلامية باتجاه تصحيح العلاقات بين المغرب والجزائر وفتح الحدود، رأى حمدادوش أنه «مهما تقدمت هذه الحركات في مواقع المسؤولية السياسية في الدولة، إلا أن الواقع يثبت تواضع هذه المشاركة ومدى تأثيرها على القرار السياسي، ناهيك عن القرار السيادي، وهي لا تزال في مرحلة المشاركة، ولم ترتق إلى الشراكة، ناهيك عن التمكين».

واعتبر أنه «لا يمكن تحميلها مسؤولية مواقف لا تكافئ حجم تمثيلها، وبالتالي حجم تأثيرها، إذ إن مثل هذه القضايا تتجاوز في الموقف والتأثير مسؤولية السلطة السياسية، فهي تتداخل وبقوة مع موقف السلطة العسكرية والأمنية».

وأشار حمدادوش إلى أن «ذلك لا يعفي هذه الحركات من تحمل مسؤولية مواقفها، والدعوة إلى حلّ الخلافات سياسياً وسلمياً ورفض التدخل الأجنبي».

من جهته، قال نائب الأمين العام لحزب «العدالة والتنمية» المغربي، سليمان العمراني، لـ«العربي الجديد»، إن مواقف حزبه «تنطلق من مرجعية تقوم على الثوابت الوطنية والتموقع الديمقراطي، وبناء على ذلك يمكن أن نلتقي في الرؤية والمواقف مع أحزاب ذات أيديولوجية مختلفة يمينية أو يسارية أو من الوسط، لأننا نتقاسم معها نفس المنطلقات، وهو الأمر الذي قد لا يتحقق مع حزب ذي مرجعية إسلامية». وأشار إلى أن «التصنيفات الأيديولوجية أصبحت أمراً متجاوزاً»، موضحاً أنه «إذا كان أي حزب يميني، أو يساري في هذا البلد أو ذاك، عبّر عن موقف ضد الوحدة الوطنية، فإن حزب العدالة والتنمية معني بهذا الموقف كباقي الأحزاب المغربية». وذكّر أن حزبه أطلق في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 مبادرة من أجل ربط اتصالات مع 3 أحزاب جزائرية كبرى (جبهة التحرير الوطنية، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم) «من أجل البحث عن طريق سياسي لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين بعد دعوة الملك محمد السادس إلى إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور مع الأشقاء بالجزائر، وذلك لمعالجة واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغاربي، وهو الواقع الذي يتناقض مع القواسم المشتركة لشعوب المنطقة». وأوضح العمراني أن مبادرة الحزب، التي كانت تهدف لتنظيم زيارة لبعض الأحزاب الجزائرية من أجل بحث سبل الإسهام في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين وتجاوز كل الخلافات، لم تثر أي رد باستثناء «مجتمع السلم»، ما اضطر قيادة الحزب الإسلامي إلى تأجيل الزيارة.

انسجام مع الموقف الشعبي

قال عضو الأمانة العامة لحزب «العدالة والتنمية» المغربي، عبد العزيز افتاتي، إن «موقف حزبه من أزمة الكركرات وقضية الصحراء ينسجم مع مواقف الشعب المغربي والأحزاب السياسية»، مبدياً أسفه من تماهي إخوان الجزائر مع موقف السلطة هناك. وقال لـ«العربي الجديد»، إن «ما شهدناه من مواقف للأحزاب الجزائرية يدل على أن هناك توجيهاً من الجهة التي احتضنت الانفصاليين، لتلك الأحزاب، بما فيها الاتجاهات المنتمية للمدرسة الإسلامية».

■ اللي يقهر أكثر أن احتياطي النفط في العراق كبير، وإذا تم استغلاله بشكل صحيح خارج إيران وأميركا، بيقدر يكون المواطن العراقي مرتاح. بس الشكوى لله عن اللي وصّلو العراق العظيم لهذه الحال

■ أصحاب الكهف لم يتصرفوا فقط بدعم إيراني في قصف المنطقة الخضراء، ولكن أيضاً بدعم ضمني من الجماعات الموالية لإيران في العراق، بما في ذلك منظمة بدر، التي تشكل جزءا من ثاني أكبر كتلة في البرلمان

■ ما في شي بذكرنا بلبنان الحلو إلا #فيروز. أصلا ما بقي من لبنان إلا #فيروز! واذا بعدنا مكمشين بهالبلد هوي لأنها فيه. وقفوا مهزلة #عيد_الاستقلال

■ بذكرى #عيد_الاستقلال بحب عيّد المنظومة وأركانها، ونظام 4 آب ومليشياتو يلي عاملين حالن أحزاب، وقلّن ريتها ما كانت دولة لبنان الكبير يلي إنتو حكامها

■ تنامي التعاون العسكري بين #مصر و #السودان لا يمكن النظر إليه بعيداً عما يحدث في منطقة القرن الأفريقي، في أعقاب الصراع في #إثيوبيا واستمرار تعثر مفاوضات #سد_النهضة

■ إذا فكرت مصر أو ستفكر يوما ما في ضرب سد النهضة فبكل تأكيد لن يكون هذه الأيام، أولا لأن ضرب السد يعني توحيد الجبهة الداخلية بين التيغراي وبقية الأعراق الإثيوبية، وستكون فرصة ذهبية لأبي أحمد. وهذا خطأ سياسي لن تقع مصر فيه، أضف لذلك فإن ضرب السد إن حدث فلن يكون في موسم الأمطار

■ مليشيات الاحتلال الروسي تسحب عدة أرتال من محاور سراقب ومعرة النعمان، باتجاه البادية الشامية وسط وصول عدة أرتال من دمشق بقيادة سهيل الحسن، لما قيل إنه عملية تمشيط للبادية السورية من خلايا تنظيم «داعش»، التي تنفذ عمليات على أرتال المليشيات بشكل مستمر

■ في بلد 80 في المائة من سكانه فقراء، الدفاع عن استعراض الأغنياء أمام الفقراء «واجب وطني»، لكن الدفاع عن شعور الفقراء جريمة تستاهل الهجوم والنقد. الجميل أن من يدافع عن تفاهة استعراض الأغنياء، يدّعي الولاء لـ #السيسي الذي يزعم وقوف نظامه مع الغلابة يومياً

متابعة

أسبوعان على هزائم ترامب

> تتوالى هزائم دونالد ترامب، منذ 7 نوفمبر الماضي، حين تمكن جو بايدن من انتزاع النصر، وذلك بعدما واجهت الحملة القضائية للرئيس انتكاسات يصعب تخطيها

مرّ أسبوعان على إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية، فيما يواجه الرئيس الخاسر دونالد ترامب انتكاسات متتالية في محاولته المضنية وغير المسبوقة لإبطال النتيجة. ويستعد بايدن لتولي مهام الرئاسة رسمياً في يوم التنصيب ظهر 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، لكن ترامب لا يزال يرفض التسليم بالأمر، ويسعى لإبطال أو قلب النتائج من خلال تقديمه سلسلة طعون وإعادة فرز الأصوات في عدد من الولايات، زاعماً دون دليل حدوث تزوير واسع النطاق. وهذا المسعى، الذي وصفه منتقدوه بأنه محاولة فريدة من رئيس لدحض إرادة الناخبين، لم يلق نجاحاً يذكر حتى الآن، فقد منيت حملته بسلسلة من الهزائم القضائية، ويبدو أنها فشلت في إقناع الجمهوريين بالولايات التي خسرها، مثل ميشيغن، بتصديق نظريات المؤامرة التي يروج لها دون سند. في الأثناء، يواصل بايدن التحضير لتسلمه الرئاسة في يناير المقبل، من منزله في ولاية ديلاوير، وهو يعقد اجتماعات متواصلة مع فريقه، وجهات معنية أخرى، مثل عاملين في قطاع الصحة، لوضع تصور لخطة مواجهة فيروس كورونا، وأيضاً لتشكيل الفريق الوزاري، ومراعاة طلبات مصالح متنافسة، وكذلك كونغرس منقسم. وفي هذا الصدد، عقد بايدن أمس اجتماعاً مع نائبته الفائزة كامالا هاريس، فيما شارك ترامب في قمة العشرين التي تعقد افتراضياً عبر الإنترنت هذا العام، وليومين متتاليين؛ السبت والأحد. وكثيراً ما أثار نهج «أميركا أولاً»، الذي تبناه ترامب، جدلاً في اجتماعات قمة مثل مجموعة العشرين، علماً أن الكثير من حلفاء الولايات المتحدة أبدوا ترحيباً هادئاً بتغيير القيادة في واشنطن إثر انتخابات الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني.

وبدا مسعى الرئيس الخاسر للتشبث بالسلطة أضعف من أي وقت مضى أول من أمس الجمعة، بعدما أعلن براد رافينسبرغر، سكرتير جورجيا المسؤول عن العملية الانتخابية في الولاية الجنوبية، أن الفرز اليدوي ومراجعة كل الأصوات فيها يؤكدان فوز بايدن بأصوات الولاية. ووجّه اثنان من القيادات الجمهورية في ولاية ميشيغن صفعة أخرى لترامب، حينما قالا الجمعة أيضاً بعد اجتماع في البيت الأبيض مع الرئيس الخاسر إنهما لم يطّلعا بعد «على أي معلومات من شأنها تغيير نتيجة الانتخابات في ميشيغن».

وفي فعالية بالبيت الأبيض أقيمت أول من أمس حول خفض أسعار الدواء، أكد ترامب مجدداً فوزه في أول تصريحات علنية له منذ أيام عن نتيجة الانتخابات، بقوله «أنا فزت».

وبعد سلسلة من الهزائم في ساحات المحاكم، ذكرت ثلاثة مصادر مطلعة لوكالة «رويترز»، أول من أمس، أن فريق ترامب يعلق آماله على محاولة لدفع المجالس التشريعية الخاضعة لسيطرة الجمهوريين في الولايات الحاسمة التي فاز بها بايدن لتنحية النتائج جانباً وإعلان ترامب فائزاً بالتصويت. وهذا مسعى طويل المدى يركز حالياً على بنسلفانيا وميشيغن، لكن حتى وإن تحولت الولايتان لصالح ترامب، فسيحتاج الأخير إلى قلب نتيجة التصويت في ولاية ثالثة للتفوق على بايدن في المجمع الانتخابي، علماً أن إجراء كهذا سيكون سابقة في التاريخ الأميركي الحديث.

في هذه الأثناء، عبّر المزيد من الجمهوريين عن تشككهم في مزاعم الرئيس الخاسر غير المستندة لأدلة عن تزوير الانتخابات. وفي هذا الإطار، قالت عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماين سوزان كولينز، في بيان، إن ترامب أمامه «طريق صحيح وطريق خاطئ» للاعتراض على ما يراه مخالفات انتخابية. وأوضحت أن «الطريق الصحيح هو تجميع الأدلة وتقديم طعون قضائية في محاكمنا. أما الطريق الخطأ، فهو محاولة الضغط على مسؤولي الانتخابات في الولاية».

ولا تزال إدارة الخدمات العامة بالولاية، والتي يديرها مسؤول عيّنه ترامب، لا تعترف بفوز بايدن وتمنع فريقه من دخول المقار الحكومية ومن استخدام التمويل المتاح عادة للإدارة المقبلة. وبشكل عام، يرى منتقدو ترامب أن رفضه الإذعان للنتيجة ستترتب عليه آثار خطيرة على الأمن القومي، وعلى مواجهة كورونا الذي أودى بحياة أكثر من 250 ألفاً في البلاد.

(رويترز)